الرؤية القانونية لمعاملات المؤسسات المالية دولياً

"دراسة مقارنة "

Legal vision for international financial institution transactions

"A comparative study "

أ. م. د. عمار فوزي المياحى
استاذ القانون العام المساعد
كلية القانون / جامعة بغداد

د. ليلي فوزى احمد جعفر
مدرس الاقتصاد والمالية العامة
الاكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا

Asst. Prof. Dr. Ammar Fawzi Al-Mayahi
Assistant Professor of Public Law
College of Law / University of Baghdad

Dr. Layla Fawzi Ahmed Jaafar
Teacher of economics and public finance
Arab Academy for Science and Technology

المستخلص

أنّ تزايد القيود المفروضة على البنوك الأجنبية العاملة في البلدان النامية منذ الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٧/٢٠٠٩ يعرقل تحسين آفاق النمو من خلال الحد من تدفق الموارد التمويلية التي تشتد إليها حاجة الشركات والقطاع العائلي.

ويمكن أن تكون للبنوك العالمية منافع هامة للتنمية، ولكنها ليست دواء شافيا، كما تحمل مخاطر. ويحسن صانعو السياسات بالبلدان النامية الصنع ببحث كيفية تحقيق أقصى قدر من المنافع من الخدمات المصرفية عبر الحدود مع خفض تكاليفها إلى الحد الأدنى، ودفعت أزمة ٢٠٠٧–٢٠٠٩ وما أعقبها من تراجع في النشاط الاقتصادي إلى إعادة تقييم واسعة النطاق لمنافع وتكاليف الخدمات المصرفية الدولية وأدت إلى فرض قيود عطّلت ما تحقق في عشر سنوات من عولمة الخدمات المالية والإقراض عبر الحدود. بيد أن البلدان النامية قد تحتاج إلى إعادة النظر في قيمة البنوك العالمية باعتبارها بوابات هامة للائتمان العالمي وتسريع وتيرة النمو الاقتصادي حتى مع استمرارها في إدارة المخاطر.

ومع استمرار تزايد الطموحات في جميع أنحاء العالم، وتطور القطاع المصرفي، هناك سؤال حاسم: هل سيكون التمويل صديقا أم عدوا في الكفاح من أجل إنهاء الفقر؟.. تخلق البنوك العالمية مخاطر تصدير عدم الاستقرار، لا سيما للبلدان ذات الأنظمة والمؤسسات الضعيفة، ويتعين التخفيف من حدة هذه المخاطر. لكن بدون قطاع مصرفي تنافسي، لن يتمكن الفقراء من الحصول على الخدمات المالية الأساسية، وسيخرج العديد من الشركات من السوق، وسيتوقف النمو في البلدان النامية ".

إن التمويل المصرفي ضروري لقطاع خاص نشيط، لا سيما من أجل رعاية الشركات الصغيرة والمتوسطة. ويمكن للبلدان النامية أن تحقق أقصى قدر من المنافع من نظام مصرفي أقوى مع توفير الحماية من المخاطر من خلال تحسين تبادل المعلومات عبر سجلات الائتمان، وإعمال حقوق الملكية والعقود بقوة، وضمان الإشراف القوي على البنوك .

ومع تراجع بنوك البلدان المتقدمة بعد الأزمة، ملأت بنوك البلدان النامية الفراغ وتوسعت عبر الحدود، وهي تمثل ٦٠٪ من القيود المصرفية الجديدة منذ الانكماش. وكانت النتيجة زيادة في العلاقات المصرفية بين البلدان النامية وإضفاء الطابع الإقليمي على العمليات المصرفية الدولية.

ABSTRACT

The increasing restrictions imposed on foreign banks operating in developing countries since the 2007/2007 global financial crisis impede improving growth prospects by limiting the flow of financing resources that are desperately needed by companies and the family sector.

Global banks can have important development benefits ،but they are not a panacea, and they also carry risks. Policymakers in developing countries are improving by examining how to maximize the benefits of cross-border banking services while keeping their costs down to a minimum. The 2007-2009 crisis and its ensuing decline in economic activity prompted a widespread reassessment of the benefits and costs of international banking and led to the imposition of Restrictions that have impeded the ten years of globalization of financial services and cross-border lending. However, developing countries may need to reconsider the value of global banks as important gates of global credit and accelerate economic growth even as they continue to manage risk.

As ambitions continue to increase around the world ،and the banking sector develops ،there is a crucial question: Will financing be a friend or enemy in the struggle to end poverty?.. Global banks create risks of exporting instability, especially for countries with weak systems and institutions ،and must be mitigated. The severity of these risks. But without a competitive banking sector ،the poor will not have access to basic financial services ،many companies will exit the market ،and growth in developing countries will stall. ”

Bank financing is essential for a vibrant private sector ،especially for nurturing small and medium enterprises. Developing countries can derive the maximum benefits from a stronger banking system while

providing protection from risks by improving information sharing across credit records ،vigorously enforcing property and contract rights ،and ensuring strong supervision of banks.

With developed country banks in decline after the crisis ،developing country banks have filled the void and expanded across borders ، accounting for 60 percent of new banking restrictions since the downturn. The result has been an increase in banking relations between developing countries and the regionalization of international banking operations.

المقـــدمـــة Introducation

لقد إزدادت المنافسة بين المصارف في جميع انحاء العالم وذلك في تقديم التسهيلات والخدمات للعملاء، فلم تقتصر العمليات المصرفية بشكل خاص العمليات التى لها مردود مالي أو معادن ثمينة أو الاوراق المالية بل تشعب ذلك الي الي إدارة المحافظ النقدية وطرح المنتجات المصرفية التامينية والعقارية والإستشارات الإدارية وغيرها الكثير، ووفقاً لذلك سيقوم العملاء بالمقارنة بين خدمة البنوك وإختيار الانسب منها.

ولقد شهدت الساحة المصرفية خلال العشر سنوات الأخيرة توسعاً كبيراً في التكنولوجيا البنكية من ابرز مظاهرها إنتشار البنوك الإلكترونية التى تُعد إتجاهاً حديثاً ومختلفاً عن البنوك التقليدية لما تحققه من مزايا عديدة، فالمقصود إذاً بالصيرفة الإلكترونية هو إجراء العمليات المصرفية بشكل إلكتروني والتى تعد خدمات الإنترنت من أهم أشكالها، ومع تزايد عمليات التجارة الإلكترونية أصبح الإحتياج كبير لنوعية جديدة من البنوك غير التقليدية تتجاوز نمط الاداء الإعتيادى ولا تتقيد بمكان معين أو وقت محدد.

اولاً: التعريف بالموضوع

وتُعرف الخدمات المصرفية بأنها مجموعة من الامور الاقتصادية التى تقوم بها بعض الشركات والمؤسسات المالية والخاصة بإدارة الأموال وإستثمارها، ومن الأمثلة على ذلك المصارف كالبنوك وشركات التمويل والتى ذاع إنتشارها بشكل كبير بسبب النجاحات المتحققة في هذا المجال،، ونذكر أيضا أن هذه الخدمات المصرفية لا تنحصر في إطار معين خاص، فقد تفاعلت بشكل

قوى مع الخدمات الحكومية وسُمح لها بالإندماج، ومنها خدمات البنوك وخدمات تبديل العملة، وخدمات الإستثمار.

ثانياً: أهمية موضوع البحث

نتيجة للنمو المتسارع لتكنولوجيا الإعلام والإتصال جاءت البنوك الإلكترونية التى ساهمت وبشكل فعّال في تقديم خدمات متنوعة، وبتكاليف منخفضة مختصرة الوقت والمكان، فالبنوك الإلكترونية بمعناها الواسع ليست مجرد فرع لبنك قائم يقدم خدمات مالية فحسب، بل موقعاً مالياً تجارياً، وإدارياً، وإستشارياً شاملاً، له وجود مستقل يتم التعاقد معه للقيام بخدمات، أو تسوية المعاملات، أو إتمام الصفقات على مواقع إلكترونية وهو ما يمثل أهم تحدى تحدى في ميدان البنوك الإلكترونية، وتظهر المنافسة قوية بين البنوك التجارية والمؤسسات المالية، وبين المؤسسات الكبيرة والصغيرة.

ثالثاً: إشكالية البحث

إن اهم المشاكل التى يواجهها عملاء البنوك إرتفاع هامش الفائدة في التمويل، والصعوبة في تجديد بطاقة الصرف، وعدم دعم الفرص للمشروعات الجديدة والناشئة، ووجود بعض التعقيدات في المعاملات على حساب التسهيلات.

رابعاً: اهداف البحث

يستعرض البحث بما قد يتحقق للبنك من مزايا عديدة من خلال الصيرفة الإلكترونية في العديد من المجالات منها، وخاصة على مستوى المعاملات الدولية:

١. إمكانية الوصول إلى قاعدة أوسع من العملاء، حيث تتميز البنوك الإلكترونية بقدرتها على الوصول الي قاعدة عريضة من العملاء دون التقيد بمكان أو زمان معين.
٢. تتيح البنوك الالكترونية إمكانية طلب الخدمة في أي وقت وعلى طول أيام الاسبوع وهو ما يوفر الراحة للعميل، إضافة الي أن سرية المعاملات تزيد من ثقة العملاء فيها
٣. تقديم خدمات مصرفية كاملة وجديدة، حيث تقدم البنوك الإلكترونية كافة الخدمات المصرفية التقليدية، وإلي جانبها خدمات أكثر تطوراً عبر الإنترنت تميزها عن الاداء التقليدى مثل:

- طرح شكل بسيط من أشكال النشرات الإلكترونية الإعلانية عن الخدمات المصرفية

- إمداد العملاء بطريقة التأكد من أرصدتهم لدى البنك
- تقديم طريقة دفع العملاء للكمبيالات المسحوبة علىهم إلكترونياً لتسهيل طريقة تحويل الأموال بين حسابات العملاء المختلفة

٤. ان أهم ما يميز البنوك الالكترونية ان تكاليف تقديم الخدمة منخفضة مقارنة بالبنوك العادية، ومن ثم فإن تقليل التكاليف وتحسين جودتها هي من أهم عوامل جذب العميل، فلقد أضحى سهلاً على العميل الاتصال عبر الانترنت الذى يقوم بتنفيذ الإجراءات التى تنتهي في اجزاء صغيرة من الدقيقة الواحدة باداء صحيح وبكفاءة عالية مما لو انتقل العميل الي مقر البنك شخصياً.

خامساً: منهج البحث

لإنجاز هذه الدراسة اتبعنا المنهج الوصفي التحليلي باعتباره المنهج الأكثر ملائمة في الوصف وتحليل المشكلة المطروحة والإلمام بمختلف جوانبها النظرية والتطبيقية وعرض القوانين التي تقر وتحل هذه المشكلة المطروحة. كما نتبع المنهج المقارن على المستوى الرأسي القائم على معالجة مسألة مفهوم العلاقات والتعاملات المصرفية الدولية، ولاشك أن المنهج المُقارن على المستوى الرأسي أفضل وأدق من المنهج المُقارن على المستوى الأفقي، نظراً لأنه يظهر للقارئ وجهي المقارنة على سبيل التعاقب مما يؤدي إلى سهولة إدراك أوجه الاختلاف والاتفاق في الأنظمة محل المقارنة. فضلا عن منع تكرار الأفكار.

المبحث التمهيدى

تسويات المدفوعات الدولية في النظم النقدية الحديثة

International payments settlements in modern monetary systems

إن التطور السريع والكبير الذى عرفته قنوات التواصل والنظم الإلكترونية، أدى إلي تعدد وتنوع نظم الدفع والتسوية التى تم إنشاءها من أجل الإستجابة لإحتياجات ومتطلبات كل الأطراف المعنية، ولاشك أن إنشاء كل نظام، يترتب عنه بنية قانونية ينبغي وضعها لضمان ظروف أمنة من حيث تشغيل النظام والتحوط من المخاطر المرتبطة به.

وفي هذا الإطار، فإن البنية القانونية والتشريعية لأنظمة الدفع لاتكون منسجمة او غير موحدة أو موزعة على عدة قوانين وتشريعات قد تعيق في غالب الأحيان عملية تطوير هذه الأنظمة ومراجعتها بشكل متواصل، لذلك أصبح من الضروري، ان تقوم الدول المعنية بوضع قانون موحد

لأنظمة الدفع يشتمل على جمع القواعد المشتركة لأنظمة الدفع لديها، كي يتسنى للسلطات المعنية متابعة تطويرها أو إجراء التعديلات اللازمة عليها كلما دعت الحاجة إلي ذلك.

ويتم تناول هذا المبحث من خلال المطالب الأتية:

المطلب الاول: المنظور الدولي للمعاملات النقدية

المطلب الثانى: الاطار القانوني لنظم الدفع والتسوية وتطوراتها

المطلب الاول

المنظورالدولي للمعاملات النقدية

The International Monetary Transactions Perspective

على المستوى المحلي: هو مجموعة الإجراءات والقواعد التي تتضمن تعيين وحدة التحاسب النقدية، أي تلك الإجراءات التي تضبط إصدار وسحب النقد الأساسي(النهائي) من التداول وهو يعتبر أيضا قواعد ضابطة لخلق وإلغاء أنواع أخرى من النقد(النقد الإختياري) كالودائع.

على المستوى الدولي: هو مجموعة العلاقات النقدية الدولية المنبثقة من الإتفاقيات الدولية التي تتواجد في ظلها وسائل دفع كفيلة بتسوية الحسابات الدولية (يوفر السيولة الدولية).

وأهم ما يميز نظام نقدي عن نظام نقدي آخر هو تلك القواعد التي يتضمنها في تعيين وحدة التحاسب النقدية وتعريفها بالنسبة إلى: سلعة معينة، أو عملة أجنبية أو العملة نفسها.

الفـــرع الاول

الاتجاهات الحديثة للسياسة النقدية الدولية

Recent Trends in International Monetary Policy

تغطي المعاملات المالية وتبادل الاموال بين المستثمرين والمقرضين والمقترضين، ويمكن تعريف النظام المالي على المستوى العالمى أو الاقليمي أو على مستوى شركة محددة، تُصنع النظم المالية من نماذج متشابكة ومعقدة يشمل جميع المؤسسات المالية والمقترضين والمقرضين في الاقتصاد العالمى

وتشمل النظم المالية الاقليمية البنوك والمؤسسات المالية الاخري، اما من منظور عالمى تشمل الانظمة المالية صندوق النقد الدولي (Monetary Fund International) والبنوك المركزية والبنك الدولي (World Bank) والبنوك الكبري التى تمارس الاقراض.

اولا: تعريف السياسة النــقدية

تعتبر السياسة النقدية من اهم السياسات الاقتصادية التى يعتمد علىها كثيرا في الاصلاحات الاقتصادية، نظرا للدور الفعَال التى تلعبه النقود في النشاط الاقتصادى، فالسياسة النقدية هي التى تحدد الكتلة النقدية وتداولها وكذا حجمها، ويكون ذلك وفق أطر حديثة تتماشي والمعايير الدولية العالمية، وتهدف الي استقرار الاسعار، والاستقرار النقدى.

وتحظى السياسة النقدية باهتمام متزايد من طرف العديد من المفكرين والباحثين في ميدان الاقتصاد، نظرا لاحتلالها صدارة السياسات الاقتصادية الكلية بتشكيلها لمجال خصب يعتمد علىه في التاثير على النشاط الاقتصادى ورسم اهداف السياسة الاقتصادية كالرفع من معدل التشغيل، تحقيق معدل نمو اقتصادى مرتفع، ضبط معدلات التضخم، وتحقيق الاستقرار في المستوى العام للاسعار.

ثانياً: ماهية السياسة النقدية

١. السياسة النقدية هي مجموعة الاجراءات التى تتخذها الدولة في ادارة كلا من النقود والائتمان وتنظيم السيولة للاقتصاد ٥.
٢. السياسة النقدية هى مجموعة الادوات التى تعتمدها الدولة من خلال السلطة النقدية، بهدف التحكم في عرض النقد، بما يحقق الاستقرار النقدى خصوصاً، والاستقرار الاقتصادى عموماً ٥.
٣. السياسة النقدية هي عبارة عن سيطرة وتحكم البنك المركزى في كمية النقود ومعدلات اسعار الفائدة، بغرض تحقيق اهداف السياسة الاقتصادية، حيث يعمل على زيادة كمية النقود وتخفيض اسعار الفائدة في فترات الانكماش، ورفع اسعار الفائدة وتخفيض كمية النقود في فترة التوسع ٥.

ثالثاً: انواع النقود (المتاحات النقدية)

١. النقود القانونية (العملة)

وهي النقود المتداولة في السوق والتى يتعامل بها الأفراد والمشروعات، وتحظى بالقبول العام والثقة في التبادل لديهم، وترجع الثقة في هذه النقود إلي الجهة المصدرة لها والمتمثلة في البنك المركزي٥وتتشكل من ٥) الاتى:

١. النقود المساعدة

وهي القطع المعدنية التى تحمل قيماً صغيرة، والتى غالباً ما تصدرها الخزينة العامة، ويتولي البنك المركزى عملية "نقدنتها" أي طرحها للتداول في السوق، والهدف منها تسهيل المعاملات النقدية صغيرة الحجم، وهى لا تشكل نسبة كبيرة في حجم المعروض النقدى.

٢. النقود الورقية

وهي النقود الورقية التى يتولي البنك المركزى إصدارها وطرحها وهي تمثل قروضاً على البنك المركزى، لذا فهي تسجل ضمن جانب الخصوم في ميزانية البنك المركزى، وهو ما يفسر وجوب توفر غطاء إصدار لها مسجل ضمن جانب أصول ميزانية البنك، وهى تمثل نسبة مهمة من مكونات المعروض النقدى وتُعد مؤشراً هاماً في قياس تطورها

٢ – النقود الكتابية

وهي الأرصدة الدائنة لحسابات الودائع لدى الطلب (الودائع الجارية)، المحتفظ بها لدى البنوك التجارية، هذه الحسابات التى تمثل ديوناً على البنوك التجارية واجبة الدفع عند الطلب علىها، بالإضافة إلي الحسابات الجارية لدى البريد والخزينة العمومية، ويمكن التعامل بهذه النقود عبر مجموعة من الوسائل والادوات المتمثلة في دفاتر الشيك، والبطاقات البنكية واوامر الدفع وسند الدفع بين البنوك...

٣ – النقود الإلكترونية

هي عبارة عن سلسلة من الارقام التى تعبر عن قيم نقدية بعملة محددة، تصدرها البنوك لمودعيها، ويحصل هؤلاء علىها في صورة نبضات كهرومغناطيسية على كارت ذكى أو على قرص صلب، بحيث يستطيع صاحبها نقل ملكيتها إلي من يشاء دون تدخل شخص ثالث [0].

الفـــرع الثانـــي

ادوات السياسة النقدية Monetary Policy Tools

يستخدم البنك المركزى بصفته القائم على السلطة النقدية والمسؤول المباشر على رسم وتنفيذ السياسة النقدية جملة من الادوات والتى تتحكم من خلالها في كمية النقود المتداولة من

خلال التاثير على حجم ونوع الائتمان البنكى من اجل تحقيق الاهداف المسطرة سواءاً كانت اولية او وسيطة او نهائية، وهذا حسب الظروف الاقتصادية في اي بلد ما.

اولا–: الادوات الكمية للسياسة النقدية

تعتبر الادوات الكمية مجموعة من الاجراءات التى تهدف بشكل غير مباشر في التأثير على مسنوى الإئتمان في إطار إقتصاد ما بهدف التأثير على تكلفة الحصول على الاموال والتأثير على مستوى السيولة، من أجل إحداث تغيير في كمية النقود المتداولة ويتعلق الامر في هذه الحالة بكل من معدل إعادة الخصم وعمليات السوق المفتوحة، وتغيير نسبة الإحتياطى الإلزامى.

١. معدل إعادة الخصم

يُقصد بمعدل إعادة الخصم السعر الذى يعيد به البنك المركزى خصم الاوراق التجارية التى تقدمها إليه البنوك التجارية بغرض الإقتراض، وتغير هذا السعر يؤدى إلي تغيير حجم الإئتمان الذى يمكن أن تمنحه البنوك التجارية [٥].

وتعتبر هذه الاداة من أقدم الادوات التى استخدمتها البنوك المركزية للرقابة على الإئتمان، حيث مارستها البنوك المركزية في إنجلترا سنة ١٨٣٩ اولاً، ثم فرنسا في ذات العام، وفي الولايات المتحدة الامريكية سنة ١٩١٣ [٥].

– اثر معدل إعادة الخصم

ان البنك المركزى بصفته بنك البنوك، والمقرض الاخير لها، فإنه في سبيل قيامه بهذه المهمة يقوم بخصم الاوراق التجارية التى بحوزة البنوك التجارية، اي الاوراق التجارية التى آلت الي البنوك من عملائها نتيجة منحهم تسهيلات ائتمانية في صورة اوراق تجارية، وتلجأ هذه البنوك ومؤسسات الإقراض الي إعادة خصم ما لديها من كمبيالات لتعزيز سيولتها النقدية عن طريق الاقتراض من البنك المركزى، من خلال استخدامها ما يسمي بنافذة تسهيل إعادة الخصم، أن يساهم في تحقيق الاستقرار النقدى والاقتصادى، فإذا – رأي من خلال التقارير المقدمة إليه – أن النشاط الاقتصادى يعانى من فائض في كمية النقود اي من تضخم، فإنه يقوم بإتباع سياسة انكماشية، تهدف إلي التقليل من كمية النقود المتداولة وذلك عن طريق رفع معدل إعادة الخصم الامر الذى يؤدى الي إرتفاع أسعار الفائدة في سوق النقد، فيحجم الافراد عن خصم مالديهم من كمبيالات مفضلين الاحتفاظ بها حتى تاريخ إستحقاقها، إضافة الي أن إرتفاع سعر الفائدة في السوق، سيؤدى إلي الحد أو التقليل من طلب الافراد على القروض من البنوك، وبذلك تنخفض

كمية النقود المتداولة، مما يؤدى الي التقليل والتخفيف من حدة التضخم، أما أذا رأى البنك المركزى أن النشاط الاقتصادى بحاجة الي نقود إضافية أي يعاني من كساد فيحدث العكس، حيث يقوم بتخفيض معدل إعادة الخصم، الامر الذى يؤدى إلي إنخفاض اسعار الفائدة على القروض التى تمنحها البنوك، فيزداد الطلب علىها، ويزداد حجم الودائع المصرفية وحجم العمالة، ومن ثم تزداد الدخول الفردية، وتنشط حركة البيع والشراء بصفة عامة، الامر الذى يؤدى الي انتعاش كافة مرافق الاقتصاد [0].

ب – عمليات السوق المفتوحة

هي عبارة عن قيام البنك المركزى ببيع سندات الدين العام واذونات الخزانة العامة للجمهور، في حالة السعي الي تخفيض كمية النقود، وشراء تلك الادوات من قبل البنك المركزى في حالة السعي الي رفع مستوى كمية النقود المتداولة اي زيادة العرض النقدى[0]

جـ – نسبة الإحتياطى الإلزامي

تعرف سياسة الاحتياطيات بانها الزام البنك المركزى، البنوك التجارية بالإحتفاظ بجزء او نسبة معينة من اصولها لديه في حساب غير منتج للفوائد، بهدف التأثير على نسبة السيولة لدى البنوك للتوسع أو الإنكماش الإئتماني، فإذا كان هناك ارتفاع في المعدل المذكور اي النسبة فإن حاجات البنوك التجارية للسيولة سوف تزداد، ذلك لانه يتوجب علىها زيادة احتياطياتها في حسابها لدى البنك المركزى والعكس صحيح [0].

ثانيا:– الادوات النوعية للسياسة النوعية

يستخدم البنك المركزى الي جانب الادوات الكمية التى تؤثر في حجم الائتمان أدوات كيفية والتى تهدف الي التأثير على الكيفية التى يستخدمها بها الإئتمان وذلك عن طريق توجيه الائتمان الي المجالات المرغوبة وحجبه عن المجالات الاخري.

- **آلية عمل سياسة هامش القروض المضمونة بالسندات**

إذا أراد البنك المركزى أن يقيد الإئتمان المنوح للمضاربين في السندات يقوم برفع نسبة الهامش مما يؤدى الي تقليل النسبة التى يمكن للمضارب أن يقترضها من البنك التجاري، أما إذا اراد البنك المركزى أن يتوسع في منح الإئتمان لقطاع المضاربة يقوم بتخفيض نسبة الهامش فتزيد نسبة ما يمكن للمضاربين إقتراضه من البنوك التجارية، وهكذا يؤدى تغيير الهامش الي تغيير

الإئتمان، ليس في كل قطاعات الاقتصاد الوطنى وإنما في قطاع واحد فقط، وهو قطاع المضاربة ()

الفرع الثالث

اهمية انظمة المدفوعات في فاعلة السياسة النقدية

The importance of payment systems in the effectiveness of monetary policy

اولاً : علاقة أنظمة المدفوعات بالسياسة النقدية

ان السياسة النقدية وأنظمة المدفوعات كلاهما مرتبط بالآخر بشدة، ذلك ان كفاءة السياسة النقدية يمكن أن تتأثر بالتغيرات الحاصلة في المدفوعات النقدية وغير النقدية من الجهات غير المصرفية ()، وأن ادوات وعمليات الادارة النقدية والترتيبات المؤسسية للاسواق النقدية وجوانب انظمة المدفوعات مترابطة على نحو وثيق وهذا الترابط يصبح اكثر وضوحاً خلال تحول الدول من السيطرة المباشرة على معدلات الفائدة والإئتمان الي الادارة النقدية غير المباشرة، فإدارة الاحتياطيات المصرفية تستخدم أدوات معتمدة على السوق ().

ولتقدير اثر التغيرات الحاصلة في نظام المدفوعات على السياسة النقدية يجب ان يحصل تمييز بين الادوات النقدية المباشرة وغير المباشرة فبموجب السيطرة المباشرة (سقوف الإئتمان والتحكم بمعدل الفائدة) ()،مثلاً نلاحظ أن تطورات نظام المدفوعات ليس لها تاثيراً كبيراً مادام ان البنك المركزى لا يؤثر مباشرة في السوق النقدية، ومع ذلك لا تعتمد البنوك المركزية أكثر فأكثر على الادوات غير المباشرة بما في ذلك عمليات السوق المفتوحة وتسهيلات إعادة الخصم ()، وإلي حد أقل متطلبات الإحتياطى، إن هذه الادوات توجه للتطورات النقدية من خلال التأثير بظروف السوق النقدية، المقصود موقف المصارف لدى البنك المركزى، فضلاً عن ذلك فإن الادوات والوسائل غير المباشرة هى اكثر كفاءة ضمن إطار اسواق مالية ذات أداء جيد طالما أنه بواسطة هذه الاسواق تنتقل إشارات السياسة النقدية ().

وقد لوحظ أن هناك تحولاً ما من إستخدام الادوات المباشرة للسياسة النقدية ال الادوات غير المباشرة في العمليات النقدية قد حدث في مختلف ارجاء العالم، كما يلاحظ إنخفاض في إستخدام أدوات معينة مثل التحكم الإنتقائي بالإئتمان أو سقوف الإئتمان وزيادة نسبية في إستخدام الادوات الموجهة نحو السوق، إذ أصبح السعر هو المحدد الاساسي، وأن السقوف الكمية المتحققة تستخدم في ذلك التحول، وتتضمن الادوات غير المباشرة متطلبات الاحتياطى ومجموعة من

تسهيلات إعادة التمويل مثل حالات السحب على المكشوف او الاقراض بمنفذ الخصم المستخدم بمبادرة البنك المركزى وعمليات السوق المفتوحة التى عادة ما تكون على شكل مشتريات ومبيعات البنك المركزى للاوراق المالية الحكومية [٥].

ثانياً: فعَّالية ادوات السياسة النقدية

يعتمد نجاح السياسة النقدية في تنظيم الائتمان على التعاون التام والثقة المتبادلة بين البنوك المركزية والبنوك التجارية من ناحية، ومن ناحية اخري يعتمد على وجود اسواق نقدية ومالية متطورة ومنتظمة، وبالتالي يؤدى تجاوب البنوك التجارية مع البنك المركزى الي تحقيق الاهداف المرسومة للسياسة النقدية، وبالتالي تزيد فعالية السياسة النقدية في التاثير على النشاط الاقتصادى.

المطلب الثانى

الاطار القانوني لنظم الدفع والتسوية وتطوراتها

The legal framework for payment and settlement systems and their developments

تعتمد سلامة وصحة ترتيبات الدفع والمقاصة والتسوية إلي حد كبير على الإطار القانونى الذى تقوم علىه هذه الترتيبات، ويمثل وجود قواعد قانونية واضحة وفعَّالة شرطاً مسبقاً لإقامة الثقة في السوق، وتعزيز حماية المستثمرين، وضمان إدارة سليمة للمخاطر، ونتيجة لذلك، فليس من الغريب ان معظم معايير السلامة والكفاءة المتفق علىها دولياً في مجال المقاصة وتسوية المدفوعات تحتوى على معيار خاص بإحتواء المخاطر القانونية والذى غالباً ما ينص على أن " النظام يجب أن يكون له أساس قانونى سليم في جميع المناطق ذات الصلة ".

الفرع الاول

المجالات القانونية للإختصاصات المالية والنقدية

Legal fields of financial and monetary specializations

ينبغي، عند إعداد البيئة القانونية الخاصة بأنشطة المقاصة وتسوية المدفوعات، النظر من جهة إلي الإطار القانوني العام للإختصاصات (مثل التشريعات المتعلقة بالعقود، المدفوعات، والاوراق المالية والأعمال المصرغية، والعلاقات مع المدنين والدائنين والإعسار)، ومن جهة أخري

إلي الاعمال التشريعية، والسوابق القضائية، والعقود المنجزة (على سبيل المثال القواعد التى تحكم عمليات الدفع ونظم المقاصة والتسوية)، وكل الجوانب الاخري ذات الصلة.

وفي هذا الصدد، فقد أوضحت اللجنة الدولية لنظم الدفع التابعة لبنك التسويات الدولية (، على أن الإطار القانونى الاساسي غالباً ما يتضمن الأطر التالية:

- **قانون الملكية والعقود:** الذى ينشأ من خلال القانون العام أو التشريعات المطبقة (بما في ذلك القوانين المدينة) التى تخلق حقوق واجبة التنفيذ من الناحية القانونية والإلتزامات فيما يتعلق بتنفيذ وتلقي المدفوعات
- **القانون المصرفي والمال:** الذى يحدد حقوق وإلتزامات المؤسسات المالية فيما يتعلق بأخذ الودائع ومنح القروض، وتوفير وتلقي ضمانات الأمن، وحفظ وتداول الأوراق المالية)
- **قانون الإفلاس (Insolrency Law):** المنشئ للحقوق وإلتزامات الدائنين من المؤسسة المفلسة.
- **القانون الخاص:** وهو يتعلق بإستخدام الإئتمان والضمانات، بما في ذلك شروط الإئتمان (اسعار الفائدة، ومدة الإئتمان، حقوق الأطراف في حالة التعثر.....) وحقوق المدنين، بالإضافة إلي إنشاء وتحقيق وتحديد الأولويات للحقوق في الضمان
- **قانون المناطق والسلطات القضائية:** التى يتم تطبيقها، بما في ذلك إختيار البنوك المناسبة في العقود وقواعد تعارض القوانين
- **قانون بشأن الوثائق الإلكترونية والتوقعات الرقمية**

الفرع الثاني

النظم الحديثة في تسوية المدفوعات Modern systems of payment settlement

مع التطور التقنى الكبير والتوسع في استخدام الوسائل الحديثة في مجال نظم الدفع والمقاصة والتسوية والمعتمدة على تطبيقات اقتصاد المعرفة – أصبحت التسوية الالكترونية احد الشروط المهمة الواجب توفرها لتسوية كفاءة الاداء في ظل الظروف التنافسية وزيادة عدد العاملين في السوق المالية، لاسيما وانها تمثل احد الاجراءات والتدابير التى تعزز عمل المؤسسات الرسمية للتسوية بين المؤسسات المالية الضخمة ذات المدفوعات عالية القيمة على الرغم من تسوية بعض المدفوعات (قليلة الحجم) خارج إطار الهياكل الإرتكازية.

أولا: مفهوم نظم تسوية المدفوعات

يمكن تعريف نظام الأداء أو الدفع بكونه الترتيب الرسمي أو الإطار العملي الذى هو ملزم بين ثلاثة مشتركين أو أكثر، مع قواعد مشتركة وترتيبات موحدة لتنفيذ أوامر التحويل النقدية بين المشاركين، ويتكون نظام الأداء من مجموعة من الوسائل والإجراءات البنكية، وعادة من أنظمة تحويل الاموال ما بين البنوك، والتى تمكن من تداول النقود، وتتمثل المكونات الرئيسية لنظام الاداء فيما يلي:-

- **وسائل لأدوات الدفع:** (Payment Instruments) وهي أي وسيلة تمكن الحامل / المستعمل من القيام بتحويل الأموال، وتشمل أي وسيلة يعطى من خلالها تعلماته للبنك من أجل تحويل الاموال المستحقة للمستفيد، وأي وسيلة يعطى من خلالها المستفيد تعلماته للبنك من أجل الحصول على الأموال المستحقة من الدافع.
- **معالجة الاموال والتصفية:** (clearing & Processing) وهى التى يجري فيها تبادل تعلمات الدفع بين البنوك (وحسابات المعنيين)
- **وسيلة التسوية: (Ameans of Settlement)** بالنسبة للبنوك ذات الصلة أي البنك الدافع لتعويض البنك المستفيد سواء على الصعيد الثنائي أو من خلال حسابات البنوك المفتوحة لدى وكيل التسوية.

يُعد (نظام التسوية Settlement System) ٥، وسيلة فعَّالة للإقتصاد بالنقد ورأس المال، فضلاً عن أهميته في اختيار درجة السيولة التى يحتفظ بها وفي اي وقت وهي مسألة مهمة بالنسبة للبنك المركزى، قد تؤدى البنوك المركزية دوراً اساسياً في إنشاء نظم الدفع وتشغيلها والرقابة علىها وذلك للاسباب٥ الآتية:-

١. يُعد نظام الدفع الجيد ضرورياً لنجاح السياسة النقدية.
٢. تسهم البنوك المركزية في الحد من المخاطر الائتمانية والمخاطر المتعلقة بالنظام المالي ككل لتمتعها بسلطة إشرافية ورقابية.
٣. يجري تنفيذ العمليات الخاصة بالمدفوعات والاوراق المالية عالية القيمة على حسابات البنوك المركزية.
٤. توافر عنصري الامن والرقابة على هذه النظم أمراً حيوياً لأهميتها الاستراتيجية لإقتصاد الدولة. وعلىه فإن البنوك المركزية عادة تمتلك نظم الدفع عاليه القيمة وتتعدد القواعد التى تحكم هذه النظم، كما تعمل على تنفيذ هذه المشروعات الجديدة وذات الصلة، وعلى ضمان توفير آمن

وفاعلية هذه النظم وتتولي مراقبتها وعادة ما تضطلع ايضاً بمهمات قانونية تتعلق بنظم الدفع [0].

ولابد من التمييز بين اصطلاح (نظم الدفع Payment System) و (نظم المقاصة Clearing System) إذ عادة ما يتم الخلط بين الاصطلاحين ويشمل المفهوم الاول " الادوات التى تُسهل تبادل الاصول والخدمات بين الوحدات الاقتصادية والهيكل المؤسسي التنظيمى والاجراءات التشغيلية وشبكة الاتصال، اما الآخر يشمل " نظم المقاصة الالكترونية للشبكات، والمقاصة الالكترونية للصراف الآلي، والمقاصة الالكترونية للاوراق المالية [0] بمعنى ان نظم المقاصة هى جزء من نظم الدفع الاوسع، وان لكل دولة نظام دفع قومى واحد يقبله العديد من نظم المقاصة، وتهدف عادة نظم الدفع الي ما يأتى:-

١- تقليص مخاطر الدفع الي أدنى حد
٢- تسهيل ادارة السيولة النقدية
٣- القدرة والفاعلية في تحويل المعاملات المالية فيما بين المصارف
٤- التوجه دائماً نحو تقديم خدمات جديدة في القطاع المصرفي

ثانيا: التطورات الحديثة لنظم تسوية المدفوعات

ان انتشار نظم تسوية المدفوعات الالكترونية احدثت تغيرا جوهريا في آلية تسوية المدفوعات وتوجيهها نحو الوسائل الالكترونية غير النقدية كوسائل ونظم تُستخدم في تحويل الارصدة النقدية من حساب لآخر وتسوية المدفوعات بين المصارف، ومن أجل مواكبة التطورات الاقتصادية العالمية اتخذت السلطات النقدية ممثلة بالبك المركزى المصري مجموعة من الاجراءات والتدابير والتى استندت على عدد من المرتكزات الفنية والتقنية والتشريعية لخلق التوجهات المستقبلية نحو تطوير نظام تسوية المدفوعات المصري، لاسيما وان البنوك المركزية عادة هي التى تمتلك نظم الدفع عالية القيمة وتحدد القواعد والاسس التى تحكم هذه النظم، فضلا عن اهمية دورها في ضمان وتوفير أمن وفاعلية نظم الدفع بأنواعها كافة.

المبحث الاول

دور المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية في أنظمة المدفوعات

The role of banking and non-banking financial institutions in payment systems

هي المؤسسات المسؤولة عن تزويد السوق بالمال من خلال تحويله من المستثمرين الي الشركات على هيئة قروض، ودائع، استثمارات، ومن اكثر انواع المؤسسات المالية انتشارا البنوك التجارية، بنوك الاستثمار، بنوك الاعتماد، شركات الوساطة أو وكلاء الاستثمار، شركات التأمين، وصناديق إدارة الأصول، وتشمل الانواع الاخري الاتحادات الائتمانية وشركات التمويل.

تلعب المؤسسات المالية دوراً حيوياً هاماً في النظام المالي لأي بلد وخاصة البلدان ذات الاقتصاديات المتطورة باستمرار، توفر هذه المؤسسات المتطلبات المالية للصناعات الرئيسية على المدى الطويل، وبما ان المؤسسات المالية تلعب دوراً حاسماً بالنسبة لغالبية المواطنين من خلال توفير كافة أنواع العمليات المالية والادخار ومتطلبات الاستثمار، ولذلك تري الحكومات انه من الضروري الاشراف على البنوك وشركات الخدمات المالية الاخري وتنظيمها، حيث يمكن أن يؤدى إفلاس المؤسسة المالية الي ذعر وتوتر في حالة الاقتصاد، وقد يؤدى فقدان الثقة في المؤسسات المالية إلي اضرار خارجية سلبية اضافية على الاقتصاد [0].

ويتم التعرض لهذا المبحث من خلال المطالب الآتية:

المطلب الاول: المؤسسات المالية وأنواعها

المطلب الثانى: القطـــاع الـــمصرفي

المطلب الاول

المؤسسات المالية وانواعها Financial institutions and their types

يتعامل الجميع تقريبا مع انواع مختلفة من المؤسسات المالية يومياً، سواء كان عبر ايداع الاموال، او التقدم للحصول على القروض أو تصريف العملات. والمؤسسات المالية جزأ لا يتجزا من النشاطات والإجراءات المالية.

الفرع الاول

ماهية المؤسسات المالية Financial Institution

وهي المسؤولة عن تزويد السوق بالمال من خلال تحويله من المستثمرين الي الشركات على هيئة قروض، ودائع، استثمارات، ومن اكثر انواع المؤسسات المالية انتشارا البنوك التجارية، بنوك الاستثمار، بنوك الاعتماد، شركات الوساطة أو وكلاء الاستثمار، شركات التأمين، وصناديق إدارة الأصول، وتشمل الانواع الاخري الاتحادات الائتمانية وشركات التمويل، وسوف يتم تناول

تحليل المؤسسات المالية وانواعها والفروقات بين المؤسسات المالية المصرفية وبين المؤسسات المالية غير المصرفية، وذلك فيما بعد عند تناول تنظيم الجهاز المصرفي.

تلعب المؤسسات المالية دوراً حيوياً هاماً في النظام المالي لأي بلد وخاصة البلدان ذات الاقتصاديات المتطورة باستمرار، توفر هذه المؤسسات المتطلبات المالية للصناعات الرئيسية على المدى الطويل، وبما ان المؤسسات المالية تلعب دوراً حاسماً بالنسبة لغالبية المواطنين من خلال توفير كافة أنواع العمليات المالية والادخار ومتطلبات الاستثمار، ولذلك تري الحكومات انه من الضروري الاشراف على البنوك وشركات الخدمات المالية الاخري وتنظيمها، حيث يمكن أن يؤدى إفلاس المؤسسة المالية الي ذعر وتوتر في حالة الاقتصاد، وقد يؤدى فقدان الثقة في المؤسسات المالية إلي اضرار خارجية سلبية اضافية على الاقتصاد ٥

ويعتبر البنك اكثر انواع المؤسسات المالية انتشاراً، وهو عبارة عن وسيط مالي بين مزودى (مودعي) المال وبين المقترضين الذين يستخدمونه، وتتمثل المهام الرئيسية للمؤسسة المالية المصرفية في قبول الايداعات ومن ثم استخدامها في تقديم القروض لعملائها، الذين يستخدمونها بدورهم في عمليات الشراء، التعلم، توسيع الاعمال، الاستثمار، كما يقوم البنك بدور وكيل الدفع من خلال تقديم عدد من خدمات الدفع بما فيها بطاقات السحب الآلي، البطاقات الائتمانية، خدمات الشيكات، خدمات الإيداع المباشر، الحوالات المصرفية، وغيرها.

ويكون الهدف الاساسي من إيداع المال في البنك هو الراحة، الفائدة المنتظرة، الأمان، ويتم تحديد قدرة البنك على منح القروض وفقاً لنسبة الاحتياطات النقدية التى يملكها، ويكسب البنك المال من خلال استثمار المالي المودع لديه عبر الاصول والسلع المالية أحياناً، وعبر القروض في اغلب الاحيان.

هناك ايضاً عدد من المؤسسات المالية غير المصرفية التى تشمل، شركات الايجار، شركات التأمين، صناديق الاستثمار، الشركات المالية، حيث تقدم شركات التأمين الحماية ضد اضرار، خسارات معينة مقابل مبلغ مالي معين، كما تعمل صناديق المعاشات التقاعدية والصناديق المشتركة كمؤسسات ادخارية يمكن للمستثمرين فيها استثمار اموالهم والحصول على عائدات بمقابل، ويقدم مزودو الخدمات المالية الاخري مثل شركات الايجار التسهيلات لشراء الادوات والمعدات، بينما توفر شركات التمويل العقاري رؤوس الاموال لشراء العقارات، الحصول على استشارات مالية مقابل عمولة محددة، وعموماً يلعب صناع السوق والمؤسسات المالية دور الوسيط حيث يقومون بتسهيل صفقات الاصول المالية كالمشتقات المالية، العملات، الاسهم وغيرها ٥.

الفرع الثانى

المؤسسات المالية الدولية

International financial institutions

هي مؤسسات مالية أنشأت من طرف دولتين أو أكثر، وبالتالى فهي خاضعة للقانون الدولي، وتعمل على تسيير التجارة الخارجية ،، وهي منظمات حكومية دولية دائمة، ذات ارادة ذاتية وشخصية قانونية مستقلة، تنشئها مجموعة من الدول بقصد تحقيق أهداف مشتركة، يحددها، ويبين كيفية الوصول اليها الإتفاق المنشئ للمؤسسة – التى أنشئ معظمها بعد الحرب العالمية الثانية – الى تمويل المشروعات الحكومية والخاصة، وتشجيع الاستثمارات الدولية، وتسهيل تدفق رؤوس الاموال، وتأمين حركة انتقالها وتثبيت سعر الصرف وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات،

اولا: صندوق النقد الدولي ((International Monetary Fund

هو وكالة متخصصة من منظومة بريتون وودز للأمم المتحدة ،، أنشأ بموجب معاهدة دولية في عام ١٩٤٤ للعمل على تعزيز سلامة الاقتصاد العالمي، ويقع مقر الصندوق في واشنطن العاصمة، ويديره اعضاؤه الذين يشملون جميع بلدان العالم تقريبا بعددهم البالغ ١٨٩ بلدا، وعلى مدى السبعين عاما الماضية ظل الصندوق في حالة تغير وتكييف دائمة.

١. دليل احصاءات مالية الحكومةGFSM ١٩٨٦

أصدر صندوق النقد الدولي الطبعة الأولى من دليل احصاءات مالية الحكومة ،في عام ١٩٨٦، يليها بعد ذلك الطبعة الثانية عام ٢٠٠١، ونظراً لأن هناك علاقات هامة بين التطورات الاقتصادية المحلية والدولية فلا غنى للتحليل الاقتصادي ورسم السياسات الاقتصادية عن إحصاءات مالية الحكومة وربطها مع باقي الاحصاءات الاقتصادية في مجال الحسابات القومية وميزان المدفوعات وإحصاءات الدين الخارجي التي يجب إعدادها بشكل منهجي ومنظم، بحيث تتسم بالشمول ودقة التوقيت والموثوقية العالية لذلك جاءت الطبعة الثانية لدليل احصاءات مالية الحكومة الصادرة عن صندوق النقد الدولي عام ٢٠٠١، إذ تعالج الكثير من التغيرات والابتكارات الهامة التي طرأت في مجال المعاملات الحكومية، إضافة لذلك فقد تم تنسيق المفاهيم الواردة في الدليل مع تلك الواردة في نظام الحسابات القومية في طبعته المنقحة، ومع المنهجية التي يتبعها الصندوق في إحصاءات الحسابات الدولية الأخرى وخاصة احصاءات ميزان المدفوعات والاحصاءات النقدية والمالية.

٢. دليل احصاءات مالية الحكومةGFSM ٢٠٠١، ٢٠١٤

وقد قامت إدارة الإحصاءات في صندوق النقد الدولي بإعداد الدليل بطبعته الثانية بالتعاون الوثيق مع خبراء مالية الحكومة بالبلدان الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية (بما في منظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي، والأمم المتحدة والبنك الدولي).

التصنيف المذكور هو الطبعة الثانية التي صدرت عن صندوق النقد الدولي عام ٢٠٠١، حيث صدرت الطبعة الأول عام ١٩٨٦، وشمل أهم التغيرات التي طرأت بين الطبعتين اضافة الى التناسق مع نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣.

ثانياً – البنك الدولي

هو احد الوكالات المتخصصة في الامم المتحدة التى تعنى بالتنمية، وقد بدأ نشاطه بالمساعدة في إعمار اوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، وفي مرحلة تالية توجهت نشاطات الصندوق التمويلية والفنية الي احتياجات إعادة التأهيل للدول النامية التى في مرحلة تحول، ولقد زاد البنك في الآونة الاخيرة من التركيز على تخفيف حدة الفقر كهدف موسع لجميع اعماله تحقيقاً للأهداف الإنمائية للالفية التى تمت الموافقة علىها من جانب أعضاء الأمم المتحدة عام ٢٠٠٠ والتى تستهدف تحقيق تخفيف مستدام لحدة الفقر.

مجموعة البنك الدولي: هى مجموعة مؤلفة من خمس مؤسسات عالمية، مسؤولة عن تمويل البلدان بغرض التطوير وتقليل الإنفاق العام، بالاضافة الى تشجيع وحماية الاستثمار العالمي، واحدى مؤسسات بريتون وودز، وبدأ ممارسة اعماله في ٢٧ يناير ١٩٤٦.

- **البنك الدولي للانشاء والتعمير**

وهو احد المؤسسات الخمس التى يتألف منها البنك الدولي، مقره واشنطن، تم انشاؤه عام ١٩٤٤ إثر اتفاقيات بروتون وودز.

- **مؤسسة التنمية الدولية (IDA)**

ذراع البنك الدولي الذى يقوم بمساعدة البلدان الاكثر فقرا في العالم، وتم إنشاؤه في عام ١٩٦٠، وتهدف المؤسسة الدولية للتنمية، التى تشرف علىها البلدان المساهمة وعددها ١٧٣، الي الحد من الفقر من خلال تقديم قروض تسمى " اعتماد " ومنح الى برامج تؤدى الى تعزيز النمو الاقتصادى وتخفيف حدة التفاوتات وعدم المساواة، وتحسين الاحوال المعيشية للناس.

وتكفل المؤسسة عمل ذراع الاقراض الاصلي في البنك الدولي – وهوالبنك الدولي للانشاء والتعمير الذى أنشئ ليعمل كمؤسسة اعمال مكتفية ذاتياً،، وهو يقدم القروض والمشورة للبلدان متوسطة الدخل والبلدان الفقيرة المتمتعة بالاهلية الائتمانية، ويشترك البنك الدولي للانشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية في جهاز الموظفين ذاته وفي المقر الرئيسي نفسه، وهما يقيمان المشروعات وفق معايير صارمة واحدة

وتعد المؤسسة احد اكبر مصادر المساعدة للبلدان الاشد فقرأفي العالم وعددها ٧٦ بلداً، منها ٣٩ بلداً في افريقيا، وهي اكبر مصدر منفرداً لاموال الجهات المانحة لتمويل الخدمات الاجتماعية الاساسية في هذه البلدان، وتقوم المؤسسة باقراض الاموال بشروط ميسرة، ويعنى هذا ان سعر الفائدة على اعتمادات المؤسسة اما صفراً او سعر منخفض للغاية مع اجل سداد يمتد لفترة تتراوح من ٣٠ الي ٣٨ سنة، شاملاً فترة سماح مدتها ٥– ١٠ سنوات، كما تقدم المؤسسة منحاً الي البلدان التى يتعرض لمخاطر ارتفاع اعباء الديون ◊

- **مؤسسة التمويل الدولي (IFC)**

هي احد اعضاء مجموعة البنك الدولي تعني بالتعامل مع القطاع الخاص، وهي مؤسسة عالمية للاستثمار وتقديم المشورة، وهى ملتزمة بتشجيع المشاريع المستدامة في البلدان النامية الاعضاء بها، والتى تتميز بفائدتها الاقتصادية، وسلامتها المالية والتجارية واستدامتها بيئيا واجتماعيا.

ثالثاً – المؤسسات المالية الاقليمية

١. صندوق النقد العربي AMF(Arab Monetary Fund)

مؤسسة مالية عربية إقليمية تأسست عام ١٩٧٦، وبدأت في ممارسة نشاطها عام ١٩٧٧، ويبلغ عدد الدول الأعضاء فيها ٢٢ دولة عربية، وهي (الاردن، الإمارات العربية المتحدة، البحرين، تونس، الجزائر، جيبوتي، السعودية، السودان، سوريا، الصومال، العراق، سلطنة عمان، فلسطين، قطر، الكويت، لبنان، مصر، المغرب، موريتانيا، اليمن، جمهورية جزر القمر)

- **اهداف الصندوق**

١. تصحيح الاختلال في موازين مدفوعات الدول الاعضاء
٢. العمل على إزالة القيود على المدفوعات الجارية بين الدول الاعضاء
٣. إرساء السياسات وأساليب التعاون النقدى العربي
٤. إبداء المشورة، عند طلبها في ما يتصل بالسياسات الاستثمارية الخارجية

٥. تطوير الاسواق المالية العربية
٦. العمل على تهيئة الظروف المؤدية الي إنشاء عملة عربية موحدة

- **وسائل تحقيق أهداف الصندوق**

يعتمد الصندوق في سبيل تحقيق اهدافه على الوسائل الآتية :

١. تقديم التسهيلات القصيرة والمتوسطة الأجل للدول الاعضاء للمساعدة في تمويل العجز الكلي في موازين مدفوعتها.
٢. تنسيق السياسات النقدية للدول الأعضاء وتطوير التعاون بين السلطات النقدية في هذه الدول.
٣. تحرير وتنمية المبادلات التجارية والمدفوعات الجارية والمترتبة علها وتشجيع حركة إنتقال رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء.
٤. يخصص الصندوق ما يكفي من موارده المدفوعة بعملات الدول الأعضاء لتقديم التسهيلات الإئتمانية اللازمة لتسوية المدفوعات الجارية بين الدول الأعضاء وفقاً للقواعد والنظم التى يقرها مجلس المحافظين وفي إطار حساب خاص يفتحه الصندوق لهذا الغرض.
٥. إدارة أية أموال تعهد بها إليه دولة عضو أو دول أعضاء لصالح أطراف أخري
٦. عقد مشاورات دورية مع الدول الاعضاء بشأن أحوالها الاقتصادية، السياسات التى تنتهجها بما يساعد على تحقق أهداف الصندوق والدول المعنية
٧. تقديم المعونات الفنية للاجهزة النقدية والمصرفية في الدول الأعضاء

٢. المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا

تم تأسيس المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا (BADEA) بناءاً على قرار مؤتمر القمة العربي الذى عقد في الجزائر بتاريخ ٢٨ نوفمبر ١٩٧٣، وعلى توصية المجلس الاقتصادى والاجتماعي لدى جامعة الدول العربية، وباشر عمله بدءاً من شهر مارس ١٩٧٥ ومقره الخرطوم بدولة السودان، وهو عبارة عن مؤسسة عربية متخصصة، وقد أسهمت جامعة الدول العربية على إقامته ووفرت له جميع وسائل الدعم اللازمة لممارسة نشاطه ضمن إطار جغرافي يتعدى حدود العمل الاقليمى للجامعة، وهو ما أسهم في تعميق روح التضامن والتعاون المشترك بين الدول العربية من جهة وبين دول القارة الافريقية من جهة اخري .

رابعاً: خصائص ومميزات المنظمات المالية الدولية

تتميز هذه المؤسسات بعدد من الخصائص والسمات الناجمة عن طبيعة نشاطاتها والتى تميزها عن غيرها من المنظمات المتخصصة.

- **الاهداف والمهام**

تسعي معظم المؤسسات المالية الدولية الى تحقيق حد ادنى من العوائد الناجمة خصوصاً عن فوائد القروض ونسب ارباح المشروعات المساهمة فيها، في حين تهدف المنظمات الدولية عموما الى تقديم خدماتها من دون مقابل.

- **العضوية والتصويت**

تبقي العضوية مفتوحة للدول كافة في المؤسسات المالية الدولية، كما يتم غالباً تجاوز قاعدة المساواة بالتصويت لدى بعض هذه المؤسسات كصندوق النقد الدولي ومجموعة المصرف الدولي، حيث تمتلك كل دولة عضو عدداً من الاصوات يتناسب مع مدى مساهمتها في رأس مال المؤسسة، وهذا ما جعل هذه المؤسسات تخضع لإرادة الدول الكبري التى تسهم بالنصيب الاكبر في راس مال وامتلاك الاصوات.

- **البنية التنظيمية**

تتكون معظم هذه المؤسسات من جمعية عامة، كمجلس المحافظين في صندوق النقد الدولي، ومجلس تنفيذى كمجلس المديرين في المصرف الدولي للإنشاء والتعمير ، وأمانة عامة،لكن يلاحظ أن الدول الكبري التى تمتلك العدد الأكبر من اسهم راس المال لدى صندوق النقد الدولي والمصرف الدولي يحق لها تعيين عدد لا بأس به من المحافظين، ونوابهم، ويتم إنتخاب بقية الاعضاء من الدول الاخري الأقل إسهاماً، كما أن مجموعة المصرف الدولي تمتلك أجهزة مشتركة فيما بينها.

- **مصادر التمويل**

تختلف هذه المصادر حسب طبيعة النشاطات واهداف المؤسسة، فبعضها – كبرنامج الامم المتحدة للتنمية، ومنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية، يستمد موارده من التبرعات والمساهمات الاختيارية للدول الغنية، وتُعد إكتتابات الدول الاعضاء والقروض وأرباح المساهمة في المشروعات اهم موارد مجموعة المصرف الدولي.

المطلب الثاني

القطــاع الــمصرفي The banking sector

لان البنوك هي اساس الاقتصاد الحديث، فإن الحكومات لديها قوانين بطبيعة الحال لمنع المصارف من الإنخراط في النشاط الاقراضي المتخطى للحدود والذي يهدد الاقتصاد.

لقد نشات الازمة المالية لعام ٢٠٠٨ جزئيا من قبل العديد من البنوك الامريكية التى لم تستثمر في قروض الرهون العقارية، فقبل عام ٢٠٠٠ كانت هناك قوانين تحد من مبلغ الرهونات العقارية المتاحة، غير ان جهود رفع القيود التنظيمية أزالت هذا القيد وأتاحت حدوث الأزمة، لم يكن هذا هو السبب الوحيد، ولكن هو نقطة التحول التى دمرت الثقة في جميع انحاء العالم في القطاع المصرفي.

جوهر القطاع المصرفي هو الثقة، وبدون ذلك، لن يقوم أي عملاء بإيداع الاموال، ولن يكون قادرا على استخدام تلك الاموال لاعطاء القروض، والاستثمار، ودفع عجلة النمو الاقتصادى، ويستخدم التنظيم لانشاء هذه الثقة.

الفرع الاول

دور البنك المركزى في أنظمة المدفوعات

The role of the central bank in payment systems

أن المهمة التى يضطلع بها البنك المركزى هى تأسيس وتشغيل أنظمة المدفوعات، وغالباً ما يعمل على تشغيل أنظمة المدفوعات لتسوية المدفوعات ذات القيمة الكبيرة بين المؤسسات المالية مادامت تقدم موجودات مضمونة (اى النقود) للبنك المركزى لتسوية المدفوعات فضلاً عن ذلك فإنه يراقب أنظمة المدفوعات والتسوية المهمة نظامياً لضمان أن تكون اكثر كفاءة ما امكن، كما يكون البنك المركزى معنياً بتطوير أنظمة المدفوعات والتسوية، لأن تأسيس وإستخدام هياكل إرتكازية مضمونة تخص المدفوعات يمكن أن يخفض أو قد يزيل المخاطر المرتبطة بتسوية المدفوعات والتعاملات في الاوراق المالية والصرف الاجنبي [0].

تهدف السياسة العامة للبنك المركزى الي الحفاظ على قيمة عملة البلد وثقة الجمهور فيها، وبشكل عام، تحتاج النقود أن تنتقل بأمان وبسرعة وبدون تكلفة عالية عبر أنظمة للدفع والتسوية فعَالة، ولهذا فإن هدف البنك المركزى يتضمن الإستخدام الآمن والفعَال للعملة كوسيلة للتبادل في

معاملات الدفع، وهى العملية التى تُشكل الاساس لثقة المواطنين في عملهم، وفيما يخص نظم الدفع والتسوية، فإن البنك المركزى يهدف أساساً إلي: –

- منع المخاطر النظامية مما يحافظ على الاستقرار المالي
- تعزيز كفاءة وسائل الأداء ونظم الدفع
- ضمان أمن واستخدام النقود وثقة الجمهور فيها بصفتها أصل التسوية
- حماية قناة الإنتقال بالنسبة للسياسة النقدية

ولتحقيق هذه الأهداف، يكون للبنك المركزى أدواراً متنوعة وبقدرات مختلفة على النحو التالي:

- **دور المشغل:** حيث يمتلك ويدير البنك المركزى المرافق التى تقدم خدمات الدفع وخدمات مقاصة وتسوية المدفوعات، وهذا عادة ما ينطوى على الإحتفاظ بحسابات المشاركين وتقديم الخدمات المتصلة بالتسوية.
- **دور المشرف:** حيث يقوم البنك المركزى بإدخال التغييرات والتحسينات بغية ضمان الامان والفاعلية لنظم الدفع والتسوية، وهذا عادة ما ينطوي على رصد دقيق وتقييم للنظم القائمة والمخطط لها على أساس معايير مُحددة للرقابة.
- **دور المحفز:** حيث يلعب البنك المركزى دوراً هاماً في مبادرات القطاع الخاص كشريك فيها أو ميسر لها، وذلك من أجل إنشاء نظم الدفع ومقاصة وتسوية للمدفوعات ولوضع معايير السوق والممارسات التى تُسهل الكفاءة بشكل عام لترتيبات المقاصة وتسوية المدفوعات.
- **دور المستخدم:** أن يكون أحد المشاركين في النظم التى تملكها وتديرها أطراف خارجية، وعلى سبيل المثال، غالباً ما يستخدم البنك المركزى نظم تسوية الأوراق المالية لتقديم ضمانات في عمليات الإئتمان وعمليات السوق الخاصة به، فضلاً عن تقديم وتلقي المدفوعات المرتبطة به أو نيابة عن عملائه (مثل الحكومة والإدارات العامة أو البنوك المركزية الأجنبية).

الفرع الثانى

تطور الاداء والاصلاحات في القطاع المصرفي بالدول العربية

Performance development and reforms in the banking sector in Arab countries

شهد القطاع المصرفي في الدول العربية تطورات هامة في الاعوام الماضية ، ولقد بذل العديد من الدول العربية جهوداً حثيثة لإصلاح وتحرير القطاع المصرفي فيها، في ظل الإصلاحات الاقتصادية الشاملة التى بدأت تنفيذها منذ أواخر الثمانينات وقامت بتكثيفها خلال عقد التسعينات، ولقد ساهمت هذه الاصلاحات في تطوير القطاع المصرفي في جوانب عديدة في حين لازالت جوانب اخري تتطلب بذل المزيد من الجهود للوصول الي قطاع مصرفي كفء متطور، وقد أظهرت تجارب عدد من الدول المتقدمة والدول النامية ان القطاع المصرفي الكفء، هو الذى يقوم بتعبئة وتوسيع نطاق أدوات الادخار المتوفرة وخفض كلفة التمويل وتطوير إدارة المخاطر وتيسير تدفق السلع والخدمات، ودعم قدرة الاقتصاد الوطنى على التصدى للأزمات المالية الخارجية غير المتوقعة والمحافظة على استقرار الاقتصاد الكلي، كذلك اصبح تحقيق كفاءة الجهاز المصرفي وتفعيل مساهمته في التنمية الاقتصادية لا يرتكز على الاصلاحات فقط بل كذلك على انفتاحه على المنافسة الاجنبية، ومن خلال تواجد المصارف العالمية في الاسواق المالية المحلية.

وتشكل المصارف التجارية التقليدية والمصارف الاسلامية والمصارف المتخصصة الاخري المكونات الاساسية للقطاع المصرفي العربي

- المصارف التجارية التقليدية، فانها لاتزال تهيمن على القطاع المصرفي في الدول العربية [٥]، حيث حافظت هذه المصارف على الحصة الكبرى من الموجودات المصرفية وبنسبة ٧٨.٦ % من اجمالي الموجودات المصرفية العربية عام ٢٠٠٦، ويلاحظ عموما تزايد أهمية المصارف التجارية في بداية الألفية حيث شكلت نسبة موجوداتها حوالى ٨٣٪ من اجمالي موجودات القطاع عام ٢٠٠٣، وذلك بالتزامن مع تحسن أوضاع الاقتصاد لافي الدول العربية، بالإضافة الي جهود الإصلاح التى يبذلها العديد من المصارف العربية والمتمثلة في زيادة رساميلها وتعزيز قدراتها التمويلية، وتطور أنظمة إدارة المخاطر المصرفية وتبنى معايير مكافحة غسيل الاموال.

- فيما يتعلق بالمصارف الإسلامية، والتى تقوم على الصيرفة وفقا للشريعة الاسلامية، فلقد تزايدت اهميتها النسبية بصورة ملحوظة في السنوات الاخيرة من خلال تأسيس عدد متزايد من

هذه المصارف في مختلف الدول العربية والدول الاسلامية، ولقد قفزت حصة موجودات المصارف الاسلامية من حوالي ٦ % من إجمالي الموجودات المصرفية للدول العربية في عام ٢٠٠٠إلي نحو ١٢.٣ % عام ٢٠٠٦، وتعتبر بذلك المصارف الاسلامية من أسرع المصارف نمواً، ويعزى ذلك الى تزايد الطلب على توظيف أموال وفقاً للشريعة الأسلامية، وفي ظل السيولة الناجمة عن الطفرة النفطية في دول الخليج وعدد من الدول الاخري حينذاك.

ومن حيث الاهمية النسبية للمصارف الإسلامية في الدول العربية، يتركز تواجد هذه المصارف في دول مجلس التعاون الخليجي وفي السودان واليمن، ففي السعودية شهدت المصارف الاسلامية نموا ملحوظا حيث ارتفعت موجوداتها فوصلت الى حوالى ٤٠ مليار دولار عام ٢٠٠٦، كذلك شهدت المصارف الاسلامية في كل من الامارات والكويت نموا مطرداً، حيث بلغت قيمة موجودات المصارف الاسلامية فيها حوالى ٣٦ مليار دولار و٢٨ مليار دولار على التوالي في العام نفسه.

- وتأتي المصارف المتخصصة الاخري في المرتبة الثالثة في هيكل القطاع المصرفي العربي، وهي مصارف صغيرة الحجم بوجه عام، وموجهة لقطاعات وفئات اقتصادية معينة، مثل توفير التسهيلات والقروض لتمويل المشاريع الصغيرة للأفراد والمؤسسات الصغيرة، كما في تونس والاردن، ولقد تراجعت أهميتها خلال العقود الاخيرة في ضوء قيام عدد من الدول العربية بإعادة هيكلة القطاع المصرفي وتاسيس المصارف الشاملة، ووصلت موجودات المصارف المتخصصة الاخري نسبة ٩٪ من إجمالى الموجودات المصرفية في الدول العربية في الدول العربية في عام ٢٠٠٦.

وفي نظرة الى التطورات النقدية والمصرفية وتطورات أسواق المال في الدول العربية عام ٢٠١٨ .

نشطت خلال عام ٢٠١٧ تدخلات المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية لدعم أوضاع السيولة وللحد من اثر مزاحمة الائتمان الموجه للقطاع العام للإئتمان الممنوح للقطاع الخاص، وذلك على النحو التالي:

ففى مصر قام البنك المركزي بإتخاذ خطوات عديدة لتحديث وتغيير الاطار التشغيلي للسياسة النقدية بهدف التحول الكامل لنظام استهداف التضخم بعد استيفاء المتطلبات المحددة لذلك، وقد كان ابرز تلك التغيرات تحرير سعر الصرف الاجنبي بنهاية عام ٢٠١٦ ليتحول محور الارتكاز الاسمي للسياسة النقدية الى مزيج من المجملات النقدية والنظرة المستقبلية للتضخم التى

يقوم البنك المركزى بنشرها، كما قام البنك المركزى بإصدار عدد من التعلمات منها تعديل شروط إدراج القروض (الودائع) المساندة بالشريحة الثانية من القاعدة الراسمالية، من جانب اخر تم إنشاء " المجلس القومى للمدفوعات " الذى يهدف الى خفض استخدام النقود خارج القطاع المصرفي، ودعم وتحفيز استخدام الوسائل والقنوات الالكترونية في الدفع.

المبحث الثانى

الآفاق المستقبلية للخدمات المصرفية المقدمة بدون فروع بنكية

Future prospects for branchless banking services

تنطوي الخدمات المصرفية المقدمة بدون فروع بنكية على إمكانت هائلة فيما يخص توسيع نطاق إيصال الخدمات المالية إلي الفقراء الذين لا تصل إليهم شبكات الفروع البنكية التقليدية، حيث تؤدى إلي خفض تكاليف إيصال الخدمات بما في ذلك التكاليف التى تتحملها كل من البنوك في إقامة قنوات إيصال الخدمات والحفاظ علىها وكذلك تلك التى يتكبدها العملاء في سبيل الحصول على الخدمات ٥.

ويتم تناول المبحث من خلال المطالب الآتية:

المطلب الاول: نظم المدفوعات وتسوية العمليات المصرفية في التجارة الالكترونية

المطلب الثانى إنعكاسات الخدمات المصرفية بدون فروع بنكية على التعاملات الفئوية

المطلب الاول

نظم المدفوعات وتسوية العمليات المصرفية في التجارة الالكترونية

Systems for payments and settlement of banking operations in electronic commerce

تعرف نظم المدفوعات والتسوية (Settlement and Payment Systeams) في التجارة الالكترونية بأنها الدورة الإلكترونية المأمونة والسريعة لنقل الأموال من المشتري إلي البائع عبر المؤسسات المالية وبأقل تكلفة ممكنة.

الفرع الاول

ماهية الصيرفة الالكترونية (الشمول المالي)

What is electronic banking (financial inclusion)

تعرف الصيرفة الإلكترونية بأنها تلك المؤسسات المصرفية التى تقدم الخدمات والمنتجات المصرفية لعدد كبير من العملاء من خلال القنوات الإلكترونية التى تتيح لعملائها الحصول على نفس الخدمات والمنتجات التى توفرها البنوك التقليدية دون الحاجة الى تواجد العملاء بالفرع ()

وتتمثل أهم الخدمات والمنتجات الإلكترونية التى تقدمها البنوك في الوقت الحالي والتى تستخدمها كوسائل دفع في مجال التجارة الإلكترونية – من خلال تحويل قيمة المعاملات من حساب المشتري إلي حساب البائع في البنك الواحد أو بين البنوك المختلفة:

اولا: تسوية المدفوعات في التجارة الالكترونية

شهد العقدان الاخيران من القرن الماضى تطوراً من القرن الماضى تطوراً كبيراً في ظاهرة العولمة، وتحدياً عولمة الأنشطة التجارية والأسواق المالية، وكذلك تطور تكنولوجيا المعلومات ونظم الاتصالات الحديثة، والتزاوج بين تكنولوجيا المعلومات وادوات الاتصال وقد اضفت ثورة المعلوماتية والاتصالات بثقلها على الاعمال التجارية.

ومن ثم التوسع في نظم المدفوعات الالكترونية والنقود الرقمية التى تستخدمها البنوك في تحويل المدفوعات والاوامر فيما بينها ان تطور نظم الدفع والتسوية في التجارة الالكترونية المطبقة في الجهاز المصرفي() على النحو التالي:

- **بطاقات الدفع الإلكتروني (النقود البلاستيكية) Electronic Payment Cards**

وتستخدم على نطاق واسع في كافة المعاملات وأهمها، بطاقات الإئتمان، Credit Cardes، بطاقة الخصم المحلية والدولية، Debit Cards، بطاقات الفيزا، الماستر كارد

- **الخدمات المصرفية عن بعد Remote Banking Services**

والتى تقدم للعملاء عن طريق قنوات التوزيع الالكترونية المنتشرة، وتتم بإستخدام بطاقات الدفع الإلكتروني، مثل ماكينات الصراف الآلي ATM، ونقاط البيع الالكتروني POS

- **الصيرفة المنزلية Home Banking**

وهى الخدمات التى يمكن الحصول علىه عن طريق الهاتف المصرفي Phone Banking، وفيها يتم الاتصال هاتفياً بالبنك من خلال رقم سري خاص بالعميل، وتشمل الخدمات المصرفية التالية: طلب كشف حساب، والاستفسار عن الرصيد، ودفع الفواتير، ومتابعة سوق الاسهم، وشراء الاوراق المالية، والتحويل بين الحسابات، وغيرها من الخدمات الماثلة.

- **الخدمات المصرفية على الانترنت Internet**

وهي تشابه إلي حد بعيد الخدمات التى تقدم عن طريق الصيرفة المنزلية، والتى سبق الإشارة إليها ولكنها تتم في هذه الحالة عن طريق الإنترنت، كما أنها تمثل الجزء الهام في إنجاز المعاملات في مجال التجارة الالكترونية.

ويُعد النظام المالي – البنوك، الوسطاء، الاسواق المالية غير المصرفية – بصفة عامة، ونظام المدفوعات بصفة خاصة – بمثابة البنية الأساسية المالية Financial Infrastucture لعالم الأعمال الحديث ◊ حيث أن كل المعاملات المالية والتجارية في مجال التجارة الإلكترونية يصعب دفعها نقداً.

لهذا فإن الدفع سوف يتم بتحويل الأموال من حساب المشتري إلي حساب للبائع، هذا إذا كان كل من البائع والمشتري لديهم حسابات في نفس البنك ويتم هذا بسهولة، أما إذا كان البائع والمشتري يستخدمون بنوكاً مختلفة وهذه هي الحالة العامة، فإن عملية التسوية أو تحويل الأموال (Funds Transfer) يجب أن تتم من خلال نظم المدفوعات.

وتعمل نظم المدفوعات مثل عمل أي بنك من البنوك على أساس أن كل البنوك الأعضاء في نظام المدفوعات يكون لديها حسابات بودائع يمكن أن تستخدم كأرصدة تسوية (Cleaning Balances) في إطار النظام، هذه المدفوعاتبين البنوك الأعضاء تتم تسويتها في آن واحد بدائنية ومديونية الحسابات المعنية بذلك في بنوك الدفع والاستلام ◊.

ثانيا: الشمول المالي

الشمول المالي، هو أن يجد كل فرد أو مؤسسة في المجتمع منتجات مالية مناسبة لإحتياجاتها منها مثل: حسابات التوفير والحسابات الجارية، وخدمات الدفع والتحويل والتأمين والإئتمان، وغيرها من المنتجات والخدمات المالية المختلفة

هذه المنتجات يجب تقديمها من خلال القنوات الشرعية، مثل البنوك وهيئة البريد والجمعيات الاهلية وغيرهم، كما يجب أن تكون أسعارها مناسبة للجميع، وسهل الحصول علىها، كما تراعي حماية حقوق المستهلك[0].

وتتمحور أشكال تطبيق الشمول المالي، حيث تقوم البنوك المشاركة بفتح حسابات للعملاء الجدد، وتقديم منتجات مصرفية جذابة لجذب المواطنين، ممن لا يملكون حسابات مصرفية لوضع أموالهم في البنوك، بمصروفات بسيطة، بالإضافة الي إبتكار ادوات مالية جديدة تعتمد على الإدخار والتأمين ووسائل الدفع وليس فقط على الاقراض والتمويل، لتلبية إحتياجات كل فئات المجتمع[0].

ويشمل تطبيق الشمول المالي، تواجد البنوك خارج مقارها في المناطق النائية والمهمشة، وأقاليم مصر المختلفة، والنوادى والجامعات، مع عرض المنتجات المصرفية الملائمة لهذه الشريحة من المتعاملين، حيث يُعد الشمول المالي سبب رئيسى للنمو الاقتصادى للدولة، ويعمل على تحقيق الاستقرار المالي، فالحالة الاقتصادية للدولة لن تتحسن في ظل وجود عدد كبير من الافراد والمؤسسات مستبعدين مالياً من القطاع المالي الرسمي[0].

ويشمل الشمول المالي، قيام المؤسسات المالية بتطوير منتجاتها، والمنافسة بينهم لتقديم منتجات مالية منخفضة التكاليف ويسهل الحصول علىها كما تراعي مصلحة المستهلك.

والشمول المالي مهم للمواطن، فتطبيق الشمول المالي، يعنى ان كل فئات المجتمع لديهم فرص مناسبة لأدارة أموالهم ومدخراتهم بشكل سليم وآمن، لضمان عدم لجؤ الاغلبية للوسائل غير الرسمية، التى لا تخضع لإية رقابة وإشراف، حتى لا يتعرض المواطن لحالات نصب او تفرض علىهم رسوم مُبالغ فيها [0].

الفرع الثاني

نظم المدفوعات الفورية والمتعددة في النظام المصرفي

Instant and multiple payments systems in the banking system

وفقاً لتلك الآلية فإنه لا توجد ثمة مشكلة يمكن أن يتعرض لها النظام المصرفي، ولكن المشكلة تظهر في حالة المدفوعات كبيرة القيمة وفي ذلك يوجد ثلاثة أنواع من نظم المدفوعات كبيرة القيمة عملياً هي [1]:

- **نظام التسوية الإجمالية الفورية للمعاملات Real Time Gross Settlement (RTGS)**
- **نظام التسوية الدورية متعدة الأطراف**

Periodic Multilateral Netting System (NettinG System)

- **نظام مدفوعات الإنتر بنك لغرفة المقاصة**

Clearing House Interbank Payments System (CHIPS)

اولاً: نظام التسوية الدورية متعددة الأطراف (RTGS)

يُعد نظام التسوية الإجمالية الفورية للمعاملات RTGS"" الصورة الوحيدة الأكثر وضوحاً للتسوية الإجمالية الفورية التى تمد بتسوية آنية Instant وبشكل نهائي بمجرد نهاية وصول أمر الدفع، شرط أن الأموال المتاحة تكون كافية في حساب بنك الإرسال.

وتشير كلمة التسوية settlemert في آلية عمل هذا النظام إلي أن التحويل الفعلى للأموال من بنك الإرسال إلي بنك الإستلام وبشكل نهائي يعني لأن تكون حتمية وعدم قابلية التسوية للإلغاء، وبمعني أوضح أن التسوية هنا في هذا النظام تكون غير مشروطة وحتمية

وفي نظام (RTGS) فإن Real time تعني أن أوامر الدفع Payment Instruction تكون منفذة وبشكل متواصل ومستمر في الحال عند دخولها النظام، بينما الإجمالية settlement gross، تعني أن المبلغ الإجمالي لكل أمر دفع من الأموال يكون قد تم تحويله.

ويلاحظ أن غياب التسوية الفورية للمعاملات وطول فترة التسوية يزيد من إحتمالية عدم إتمام عملية التسوية بسبب إفلاس أحد أطراف التعامل أثناء العملية وقبل إنجازها بشكل نهائي،

كما أن تأخر ومن ثم تراكم المعاملات عند أحد الأطراف من شأنه أن يؤثر على سرعة أداء النظام المالي، كما يزيد من إحتمالية تعرض الإقتصاد القومي كله لمخاطر أكبر في حالة إفلاس أحد المؤسسات المالية التى تراكمت لديه المعاملات.

كما أنه في حالة غياب التسوية الفورية، فإن تراكم المعاملات لدى أحد الأطراف – المدينة لغرفة المقاصة – يُمثل إعادة لها، كما أن هذه التراكم يمثل ضريبة تفرض على الأطراف الذين لهم حقوق لدى غرفة المقاصة المركزية.

ثانياً: نظام التسوية الدورية متعددة الأطراف

Netting System (Netting System) Multilateral Periodic يوجد في المقابل من نظام التسوية الاجمالية الفورية (RTGS) نظام التسوية الدورية (Netting System) ، وفيه لا تحدث التسوية فورا عند إرسال أوامر الدفع للنظام، ولكن بشكل نمطى عند إستلام النظام لأمر الدفع يقوم فوراً بإخبار المستلم في حالة ما إذا كان أمر الدفع وفقاً للمعايير التى يضعها النظام ولكن التسوية الفعلية لا تنفذ، وبعد الوقت المستقطع لإرسال رسائل الدفع، يقوم النظام بتقدير المدفوعات الصافية، أو التزامات التسوية لكل شريك وإبلاغ كل شريك بإلتزاماته، بعد ذلك تتم عملية تحويل الاموال وإنجاز التسويات ولكن في نهاية يوم التعامل.

وفي حالة نظام التسوية "NS" لا يحتاج النظام إلى وكلاء حيث ينقسم النظام وظيفياً إلي:

- **غرفة المقاصة (Clearing House):** حيث تسجل كل اوامر الدفع، والتأكد ما إذا كانت تستوفي القواعد والشروط الخاصة بالنظام، وبعد ذلك يتم التنازل عنها للشركاء المستلمين، وفي نهاية اليوم تقوم غرفة المقاصة بتقدير التزامات التسوية الصافية لكل عضو، وتخبر الأعضاء بها
- **وكالة التسوية (Settlement Agent):** وهي التى تقوم بعد ذلك بتحويل الاموال فعلياً (Accomplishes)

وبذلك يتضح أن وظيفة غرفة المقاصة يمكن أن تكون مؤداة بواسطة أي مؤسسة مصرفية أو غير مصرفية، خاصة أو حكومية، على الجانب الآخر تمثل وكالة التسوية بنك البنوك، الأمر الذي يجعل البنك المركزى لبلد ما يقوم بهذا الدور

ثالثاً: نظام مدفوعات الإنتربنك لغرفة المقاصة

في الولايات المتحدة الامريكية نظام المدفوعات الأكبر الخاص بمعالجة المدفوعات كبيرة القيمة هو نظام مدفوعات الإنتربنك لغرفة المقاصة Clearing House International Payments System (CHIPS) ، ويعتبر نظام CHIPS)) بمثابة نظام التسوية الدورية متعددة الاطراف Netting System)) لنحو مائة بنك أمريكى، وفروع أمريكية لبنوك تأسست خارج الولايات المتحدة الامريكية أكثر من خمسين قطراً. وتتبع ملكية نظام (CHIPS) القطاع الخاص المصرفي ويدار بواسطة البنوك الاعضاء في هيئة غرفة المقاصة بنيويورك New House York Clearing(NCHA) Association، ويتم الإتصال المباشر بين الاعضاء داخل النظام من خلال شبكة كمبيوتر Coputer Network حيث يتم تنفيذ نحو ٣ تريليون دولار متوسط يومي وهى تعادل نحو ٣٠ ضعف عمليات منذ عقدين من الزمان، وقد صمم النظام ليسهل تنفيذ أوامر الدفع بين البنوك الاعضاء فيه خصوصاً المدفوعات الدولارية المضمونة بواسطة معاملات الصرف الاجنبي.

وفي معظم الدول الاوروبية، إن نظام التسوية الدورية متعددة الأطراف (Netting Systm) كان هو الإختيار السائى تاريخياً للمدفوعات كبيرة القيمة، أما في الآونة الاخيرة كثير من البنوك المركزية في هذه البلدان قد خططت إما لإدخال نظام RTGS)) أو تحويل الموجود من نظام (Netting System) إلي (RTGS)، وذلك لمواجهة مخاطر (التسوية) بصفة خاصة الناجمة عن التفكك الشبكى (Urwinding Risk) في نظام التسوية الدوري متعددة الاطراف Netting System.

المطلب الثانى

انعكاسات الخدمات المصرفية بدون فروع بنكية على التعاملات الفئوية

The implications of branchless banking on categorical transactions

ولاتزال الخدمات المصرفية المقدمة بدون فروع بنكية بحاجة إلي البرهنة على تأثيرها المناصر للفقراء، والنمو على الأسر المعيشية، والمجتمعات المحلية والاقتصادات الوطنية.

نظراً لأن حلول الخدمات المصرفية المقدمة بدون فروع بنكية لا تزال في مراحل نموها الاولي، فإنها تقدم إسهام كبير في تحقيق الإشتمالية المالية في البلدان النامية ويولي واضعو السياسات والجهات التنظيمية اهتماماً مخلصاً بذلك الموضوع على الرغم من ان اللوائح التنظيمية في كثير من البلدان لاتزال تفرض قيوداً على نشوء الخدمات المصرفية المقدمة بدون فروع بنكية،

وحيثما تسمح اللوائح التنظيمية يجري إعداد مشاريع خدمات مصرفية جديدة بدون فروع بنكية من قبل عدد كبير من المشاركين في الاسواق.

لكن لاتزال الخدمات المصرفية المقدمة بدون فروع بنكية في حاجة الي البرهنة على تأثيرها المناصر للفقراء، ومحاولة إزالة العقبات الكبري التى تعوق الاعتماد الواسع النطاق لتلك الخدمات.

الفرع الاول

مزايا الخدمات المصرفية بدون فروع بنكية

Advantages of branchless banking

وتتمثل تلك المزايا للخدمات المصرفية بدون فروع بنكية في الآتي:

اولا: يمكن للخدمات المصرفية المقدمة بدون فروع بنكية أن تقلل بشكل كبير من تكلفة الخدمات المالية للفقراء

أن الخدمات المصرفية الأساسية المقدمة بدون فروع بنكية يمكنها تقديم خدمات مصرفية للعملاء بتكلفة تقل ٥٠٪ على الأقل عن تكلفة تقديمها من خلال القنوات التقليدية، وتساعد الخدمات المصرفية المقدمة بدون فروع بنكية في معالجة مشكلتين من أكبر المشاكل التى تواجه الحصول على التمويل، هما تكلفة الإنتشار (التواجد المادى) وتكلفة إدارة المعاملات الصغيرة، ويتحقق ذلك من خلال الإستفادة من الشبكات القائمة الخاصة بةكلاء آخرين في إتمام المعاملات النقدية وفتح الحسابات وإجراء جميع المعاملات إلكترونياً، ومن شأن ذلك الخفض الحاد في التكلفة أن يوفر فرصة لتحقيق زيادة كبيرة في نسبة السكان الذين يمكنهم الحصول على التمويل الرسمي، لاسيما في المناطق الريفية حيث تعيش نسبة كبيرة من الفقراء.

ويتحقق أكبر وفر في التكلفة في التعاملات التى يمكن أن تتم إلكترونياً بالكامل من خلال الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول ففي الفلبين تكلف المعاملة العادية من خلال الفرع البنكي البنك ٢.٥٠ دولار امريكى، بينما لن تتكلف سوى ٠.٥٠دولار امريكى دولار امريكى إذا تمت إلكترونياً بواسطة الهاتف المحمول[٥].

ويمكن تحقيق خفض هائل في التكلفة بإستخدام الوكلاء بدلاً من البنوك في إتمام المعاملات النقدية في المناطق البعيدة، ووفقاً لتقديرات بنك الإئتمان في بيرو[٥]فإن تكلفة المعاملة

المالية في الفرع البنكى تبلغ ما يقرب من ٠.٨٥ دولا امريكى، بينما يتكلف إجراء نفس المعاملة من خلال الوكيل ٠.٣٢ دولار امريكى[٥]، ويقدر بنك التعمير في باكستان تكلفة إنشاء فرع بنكى في حى أورانجى الفقير في بكراتشي، بثلاثين مثلاً لتكلفة الإنشاء لكل وكيل، حيث تبلغ ١٤٠٠ دولار أمريكى تقريباً، وتبلغ تكاليف تشغيل الفرع الشهرية في المتوسط ٢٨٠٠٠ دولار امريكى مقارنة بتكلفة تبلغ ٣٠٠ دولار امريكى للوكيل، إضافة إلي أن هناك نسبة أكبر من تكاليف التشغيل الشهرية هى تكاليف متغيرة في حالة الوكيل عنها في حالة الفرع البنكى [٥]

ثانيا: تستخدم قنوات الخدمات المصرفية المقدمة بدون فروع بنكية بصفة أساسية للمدفوعات وليس للإدخار

يقوم العملاء بالدرجة الاولي بسداد المدفوعات وإرسال الحولات من خلال قنوات الخدمات المصرفية المقدمة بدون فروع بنكية، على الرغم من أن معظم تلك القنوات تقدم نطاقاً أوسع من الخدمات، يشمل فتح الحسابات، والإيداعات النقدية، والسحب النقدى، ويقوم معظم العملاء، بضبط مواعيد إيداعاتهم مع مواعيد سداد الفواتير أو السحب النقدى، تاركين حساباتهم شبه خاوية، أولا يقومون بفتح حساب ادخار على الإطلاق ومنها التجارب التالية:

- في البرازيل تشكل مدفوعات الفواتير ومدفوعات الإعانات الحكومية للأفراد ٧٨٪ من بين ١٥٣ مليار معاملة أجريت لدى أكثر من ٩٥٠٠٠ وكيل في البلد عام ٢٠٠٦ [٥]، كما أن ٩٠٪ من بين ٧٥٠ من المستجبيين لإستقصاء أجري في ولاية بيرنامبوكو في البرازيل يقومون بإستخدام وكلاء مصرفيين لسداد فواتير مرافق الخدمات وغيرها من الفواتير، بينما يقوم ٥٪ فقط بفتح حساب بنكى لدى الوكيل، و أقل من ٥ % يقومن بإيداعات نقدية في حسابهم البنكى لدى الوكيل [٤]
- في روسيا: انتشرت اكثر من مائة الف (١٠٠٠٠٠) وحدة دفع إلكترونية في المدن الكبري على مدى السنوات الأخيرة، وتقوم شركة الخدمات المالية (Cyber Plat) بتجهيز ١.٢مليار معاملة بقيمة ٤.٧ مليار دولار امريكى خلال الأرباع الثلاثة الأولي في عام ٢٠٠٧ من خلال ٧٠٠٠٠ ألف نقطة " تلقي نقود " أغلبها لأرصدة الهاتف المدفوعة مسبقاً، والإنترنت وغيرها من المرافق.
- جنوب أفريقيا: يستخدم العملاء المدفوعات والتحويلات بدلاً من الخدمات المصرفية، من ناحية – نظراً لأن مقدمي الخدمة يركزون جهودهم التسويقية على المدفوعات والتحويلات، حيث تستخدم WIZZIT (شركة مقدمة للخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول في جنوب أفريقيا) شعار " الطريقة السهلة للدفع " وتفضل شركات تشغيل الهاتف المحمول بصفة

خاصة، تسويق خدمات الدفع بدلاً من إمكانية حفظ القيمة نظراً لأن خدمات الدفع أقرب ملاءمة لنموذج عائدتها التقليدية (لكل دقيقة أو لكل رسالة قصيرة على سبيل المثال)، وكما هو مبين في الجدول التالي رقم (١) في كل شهر، اشترى عميل الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول في WIZZIT في المتوسط أرصدة مكالمات هاتفية من هذه الشركة ضعفي (٢.٦) مرة ما كان يُسحب من أموال من فرع بنكي أو صراف إلي (١.٣) مرة وخمسة أضعاف المرات التى قاموا بها في تحويل الاموال (٠.٥) مرة ٠ كما اعلنت شركة (M–Pesa كينيا) عن خدماتها بإعتبارها " طريقة ميسورة وسريعة ومريحة وآمنة لتحويل الاموال عن طريق الرسائل النصية القصيرة إلي أي مكان في كينيا

الجدول رقم (١) كيفية إجراء عملاء WIZZIT للمعملات المصرفية ومعاملات الدفع لكل شهر

	المعاملات المصرفية	المعاملات بإستخدام WIZZIT (جميع القنوات	المعاملات بإستخدام WIZZIT (الهاتف المحمول)
إيداع شيك	٠.١	٠.١	٠.٠
أمر إيقاف سداد فتح حساب	٠.٢	٠.١	٠.١
أمر سداد فتح حساب	٠.٤	٠.٣	٠.٢
حوالة بنكية إلكترونية	٠.٤	٠.٤	٠.٢
سداد حسابات المتجر	٠.٥	٠.٥	٠.٢
كشف حساب مصغر	٠.٧	٠.٥	٠.٤
سداد الكهرباء	٠.٧	٠.٥	٠.٤
حوالات مالية	٠.٨	٠.٥	٠.٥
إيداع نقدى	٠.٨	٠.٧	٠.١
سحب نقدى	١.٧	١.٣	٠.١

الإستفسار عن الرصيد	٢.٧	١.٩	١.٩
(شراء تعلئة) رصيد مكالمات	٣.٧	٢.٦	٢.٦
الإجمالي	١٢.٨	٩.٣	٦.٦

تستند الارقام الي متوسط عدد المعاملات التى تجري شهرياً لكل نوع، مرجحة بعدد المستخدمين لكافة أنواع المعاملات ويتم إعتبار " السلة المتوسطة كمتوسط الاستخدام بين المستخدمين عن عام ٢٠٠٧، ويشير الصف الثانى من الجدول الي جميع معاملات WIZZITعن طريق جميع القنوات شاملة الهاتف المحمول واجهزة الصراف الآلي والفروع البنكية الشريكة، ويبين الصف الثالث معاملات WIZZIT التى تم إجراؤها عن طريق الهاتف المحمول، المصدر Ivatury and Pickens (٢٠٠٦).

ثالثاً: إن عدد قليل من الفقراء وغير المتعاملين مع البنوك بدأ في إستخدام الخدمات المصرفية المقدمة بدون فروع بنكية في إتمام الخدمات المالية

بعد دراسة العديد من مشاريع الخدمات الخدمات المصرفية المقدمة بدون فروع بنكية حول العالم تبين أن أقل من ١٠٪ من مجموعة عملاء الخدمات المصرفية المقدمة بدون فروع بنكية – من الفقراء والمتعاملين الجدد مع المصارف، وأنهم يستخدمون تلك القنوات للخدمات المالية أو أنشطة أخري بخلاف دفع الفواتير، وشراء أرصدة للمكالمات أو سحب مبالغ الإعانات النقدية الحكومية) وعلى الرغم من كون ذلك محبطاً للمؤسسات الساعية إلي توسيع نطاق الحصول على التمويل، إلا أنه يُعد نتيجة طبيعية جداً في المراحل الاولية لنمو سوق ينشأ في أعقاب أبتكار رئيسي، عادة ما يسعي مقدمو الخدمات الذين يجربون تقنية جديدة أو نموذج أعمال إلي تقليل المخاطر عن طريق التركيز على الاسواق المعروفة مع نموذج أعمال جديد وقطاعات عملاء جديدة، وكذلك مع تلك القطاعات الفرعية التى من المرجح أن تكون من المسارعين إلي تبني النظام الجديد (أي اولئك الأكثر ميلاً بطبعهم إلي تجربة العرض الجديد).

ولا شك أن مقدم الخدمة الذى يركز الخدمات المصرفية المقدمة بدون فروع بنكية على قطاعات العملاء التى لديه فهم فعلى لها وكيفية تسوية خدماته لها، سيجد بسهولة في تجربة الخدمات، وتقييم العملاء وربحية الخدمات، وتصميم عروض وسائل تواصل تسويقية مناسبة لإحتياجات العملاء، على سبيل المثال بدأ في الفلبين شركتا SMART وGlobe Telecome توجيه إعلاناتهما بشأن خدماتهما المصرفية عبر الهاتف المحمول إلي الفئات العلا من العملاء،

فقد ضمت SMART حساب رصيد الهاتف المحمول المدفوع مسبقاً إلي بطاقات الخصم Maestro التى يمكن إستخدامها في أي محل يقبل بطاقات الخصم أو الإئتمان التقليدية، وقد ضمت قاعدة عملاء SMART في نهاية عام ٢٠٠٦ بصورة أساسية القطاعات التى لديها معرفة جيدة بها: أربعة ملايين مشترك كانوا قد سجلوا في خدمة Smart Money، ومن بين غالبية المستخدمين النشط كان جميعهم تقريباً من بين منشأت الأعمال الموزعًة لبطاقات أرصدة الهاتف المدفوعة مسبقاً لشركة SMART.

الفرع الثانى

التنظيم القانوني للمعاملات المالية غير النقدية (الدفع غير النقدى)

Legal regulation of non-cash financial transactions (cashless payment)

يشمل التحول الي استخدام المدفوعات الالكترونية والاتجاه الى تطبيق اساليب المجتمع اللانقدى، اي الذى يقل اعتماده على الكاش – النقد – وان القانون سوف يشمل تلك الاجراءات لتقليص التعامل بالكاش، والاتجاه الى التحويلات البنكية.

اولا: الشمول المالي ودعم الاقتصاد القومي

في الاونة الاخيرة وتحديدا مع عام ٢٠١٩ اصبحت ما يقرب من ١٠٠٪ من المتحصلات الحكومية والتى تشمل الضرائب والجمارك والايرادات السيادية للدولة عن طريق المدفوعات الالكترونية، و الغاء التعامل بالشيكات الورقية في التعاملات الحكومية.

يهدف القانون الى التيسير على المواطنين في سداد مقابل الخدمات المقدمة لهم، كما يسهم في تحقيق الشمول المالي ودعم الاقتصاد القومى .

ويعني ذلك تحقيق الكثير لمستقبل الاقتصاد الوطنى نحو التحول من مجتمع نقدى "كاش " الى مجتمع الكتروني – لانقدي – باستخدام آليات الاقتصاد الرقمي وان الاقتصاد الوطنى أصبح يرتكز على تقنيات حديثة تدفع لتزايد معدلات النمو، ويعمل على تحقيق نقلة نوعية في مجال الخدمات المالية ودعم الاقتصاد القومى وزيادة كفاءة ادارة موارد الدولة، ودمج البنكنوت الراكد غير المستغل اقتصاديا في المجتمع ودمجه في المنظومة المالية الرسمية، مما يعزز نسب السيولة

ومحافظ الودائع الموجودة في الجهاز المصرفي، مما يسمح للبنوك بتقديم تمويلات باحجام اكبر، ويدعم قدرة البنوك العاملة على اقراض كافة انواع المشروعات.

ان تلك المنظومة تمكن البنوك من خفض تكلفة تقديم الخدمات للعملاء، وبالتالي الوصول الي قاعدة بيانات عملاء البنوك، يتبعها إجراء عمليات تحليل سلوك مصرفي ومالي للعميل وتصميم خدمات ومنتجات مصرفية تناسبه ويخاطب احتياجات العميل بشكل أكثر جودة وكفاءة، وكل ذلك يصب في مصلحة ادارة اكثر كفاءة لمنظومة التدفقات النقدية، مما يساعد على تقليل التكلفة والجهد المبذول من قبل موظفي الدولة المسئولين عن فواتير الخدمات مثل الكهرباء والمياه والغاز والتليفون وهناك دول حققت نجاحات في هذا المجال مثل كينيا ورواندا.

ثانيا: المنظومة الوطنية لبطاقات الدفع

هي شبكة الكترونية وطنية تربط المؤسسات المصرفية ببعضها البعض مع التجار، وتعمل على اتمام المعاملات المالية بين عملاء القطاع المصرفي والتجار والمؤسسات المالية، باستخدام كروت دفع تصدرها البنوك.

وتصدر البنوك ٣ انواع رئيسية من البطاقات البلاستيكية (كروت الدفع) وتشمل:

- بطاقات الخصم
- البطاقات المدفوعة مقدما
- بطاقات الائتمان

وهي تستهدف بالاساس تقليل التعاملات النقدية في الاقتصاد نظرا لمخاطر حمل النقد – الكاش – من الفقد او السرقة، وتصدر بطاقات الدفع مؤسسات مثل "فيزا "، " ماستر كارد " وغيرها بالتعاون مع البنوك، والتى تختلف فيما بينها في طريقة الخصم من الحسابات البنكية بانواعها، او ايداع المبالغ في الحساب المدفوع مقدما، او الحد الائتماني الدائن.

في حين تصدر بطاقة الدفع الوطنية شركة بنوك مصر للتقدم التكنولوجي المملوكة للبنك المركزى المصري ووزارة المالية ،، كما انها متعددة التطبيقات فيمكن استخدامها في اكثر من تطبيق مثل منظومة الدعم وتسهم في زيادة الحصيلة الضريبية والجمركية، والتعامل على كافة المعاملات البنكية.

وهذه البطاقات تسمح بالسحب النقدى وكذلك الشراء من التجار وايضا سداد اي مدفوعات من خلال ماكينات POS.

وهناك خطوات قادمة مثل ربط السجل التجارى ببيانات البنوك وهذا يعمل على زيادة الشمول المالي وتحسين مستويات النمو الاقتصادى.

وتعد منظومة الدفع والتحصيل الالكترونيGPS بجمهورية مصر العربية، منظومة مؤمنة بالتعاون مع البنك المركزى المصري من خلال إنشاء وتشغيل وإدارة مركز الدفع والتحصيل الالكتروني الحكومى ووفقا للمعايير العالمية للربط مع البنوك بالقطاع المصرفي المصري وكافة الهيئات والمؤسسات الحكومية، وبناء البنية التحتية والشبكة المشفرة والمؤمنة تقنيا طبقا لمعايير الامن القومى اللازمة لإتاحة التحصيل الالكتروني للخدمات الحكومية عن طريق القنوات الالكترونية المختلفة.

ولقد اتصفت البيئة المصرفية خلال التسعينات بالتغير المستمر السريع والإستجابة المستمرة لظروف وعوامل السوق، ويبدو هذا واضحاً من ظهور خدمات مصرفية جديدة ومتطورة تلبي إحتياجات العملاء، وفي نفس الوقت تتفق مع التغيرات في الأسواق العالمية بصفة عامة، ومع التغيرات في ثورة التكنولوجيا بصفة خاصة، حيث ساهمت أدوات التقنية الحديثة في إحداث تطور مذهل في أسلوب الخدمات المصرفية، حيث اصبح الصراف الآلي وبطاقة الإئتمان من الخدمات المالية العالمية التى تسهل عملية الإنتقال المادى للأموال بين دول العالم بسهولة ويسر، وإستهدفت التقنية المصرفية الحديثة تغيير المعاملات المصرفية الورقية إلي معاملات مصرفية إلكترونية، لتقليل الإعتماد على المستندات الورقية مثل (الشيك / النقود/ التحويلات)، وزيادة الإعتماد على التحويلات الإلكترونية السريعة بين البنوك سواء على المستوى المحلي أو على المستوى العالمي، وإستتبع ذلك أيضاً دخول البنوك العالمية في شبكة إتصالات خاصة مثل SWIFT، وذلك لتوحيد لغة التخاطب والإتصال المصرفي على مستوى العالم.

لعبت المنافسة أيضاً دوراً في تطوير العمليات المصرفية حيث إقتنعت البنوك بأهمية الإعتماد على التسويق المصرفي، ودراية إحتياجات العملاء، ومستوى رضاهم عن جودة الخدمة المصرفية التى تقدمها هذه البنوك، الأمر الذى أدى إلي تغيير أسلوب تقديم وتوزيع وتسعيير ونقل الخدمات المصرفية إلي الجمهور، وعلى المستوى العالمي تهتم البنوك بدراسة مخاطر أسعار الفائدة والتنبؤ بها، وكذلك بتطوير أنظمة حديثة للتأمين على الودائع بهدف حماية المودعين من أخطار الفشل المالي.

النتائج والتوصيات

ReusIts and recommendations

أولاً: نتائج البحث:

حاولنا في هذا البحث إلى التوصل إلى مايلي:

١. إن التمويل الرقمى عزّز إمكانية حصول الفئات المحرومة على الخدمات المالية، وذلك بسبب إمكانية وصول التكنولوجيا إلى المناطق النائية فى كل بلد، وهو ما يسهم فى تحقيق الشمول المالى، إضافة إلى توفير خدمات مصرفية أفضل وأكثر ملاءمة للعملاء.
٢. أنه مع زيادة الصعوبات فى تلبية متطلبات الامتثال، خاصة المتعلقة بالتزامات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، سوف تحتاج المصارف إلى عمليات مراقبة ملائمة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وذلك فى حال قيامها بمعاملات بالنيابة عن عملاء شركات التكنولوجيا المالية، فإذا قام العميل بتسديد الدفعات باستخدام بطاقة مصرفية أو حساب مصرفى، فإن المصرف يتحمل إلى حدّ ما مسئولية عن مصادقة العميل، كما قد يكون مسئولاً عن تغطية المعاملات الاحتيالية.
٣. تساهم ابتكارات التكنولوجيا المالية فى تسريع عمليات التحويلات والمدفوعات، وكذلك فى تخفيض تكاليفها، بالإضافة إلى التأثير الإيجابى المحتمل على الاستقرار المالى بسبب تزايد المنافسة، ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
٤. قد يزيد انتشار المنتجات والخدمات المبتكرة من صعوبة إدارة ومراقبة المخاطر التشغيلية للمصرف.
٥. هناك دراسات معاصرة جديدة توصلت إلى أن الحوافز الضريبية لم تعد هي الحافز الرئيسي للاستثمار ولكن هناك عوامل وحوافز أخرى أعظم من الحوافز الضريبية.
٦. هناك عدة أنواع من المخاطر منها الاستراتيجية، حيث يؤثر توسع تقديم الخدمات المصرفية من قبَل المؤسسات غير المصرفية أو شركات التكنولوجيا المالية الكبيرة سلباً على ربحية المصارف. وقد تخسر المؤسسات المالية القائمة جزءاً كبيراً من حصتها السوقية أو أرباحها إذا كان الداخلون الجدد قادرين على استخدام الابتكارات التكنولوجية بشكل أكثر كفاءة، وعلى تقديم خدمات بتكلفة أقل، وتلبى حاجات العملاء بشكل أفضل، حيث تشير بعض التقديرات

إلى أن ما بين ١٠-٤٠٪ من الإيرادات، وما بين ٢٠-٦٠٪ من أرباح الخدمات المصرفية الموجهة للأفراد معرضة لخطر الزوال على مدى السنوات المقبلة.

٧. ظهور فكرة التعبئة الشعبية كبديل عن نظام التضحيات الإجبارية والتي من خلالها تتضافر كافة الجهود في المجتمع من أجل إحداث التراكم الرأسمالي.

ثانياً: التوصيات

من خلال الاستنتاجات التي توصل اليها البحث نوصي بما يلي:

١. أهمية استعداد البنوك المركزية لتحديد المخاطر المحتمل حدوثها من جرّاء استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة
٢. وضع أساليب الحد من تلك المخاطر من خلال إدارات متخصصة تقوم بمنح تراخيص استخدام تلك المنتجات وفقاً للشروط اللازمة، بما يشمل تقييم أسس الرقابة الداخلية المطبقة فى كل بنك
٣. أهمية الحفاظ على التوازن بين ضمان سلامة النظام المصرفى والحد من المخاطر الناتجة عن التكنولوجيا المالية والتوسع فى قاعدة العملاء لتحقيق الشمول المالى
٤. العمل على نشر القيم والسلوكيات الإيجابية بين أفراد المجتمع والقضاء على السلوكيات السلبية.
٥. إذا كانت الدول المتقدمة قد قامت بعملية التنمية مهتمة فقط بالجانب المادي وبعد أن قطعت شوطا كبيرا أيقنت أنه لا تنمية حقيقية إلا بالاهتمام بالعنصر البشري،إلا أن مثل هذه التجربة يمكن تكرارها في الدول النامية وذلك بالأسباب الاتية هي:انتشار مبادئ الديمقراطية والحرية والعدالة والتي تأبى امتهان العنصر البشري أو التقليل من شأنه، وضرورة الاهتمام بتطوير النظم التعلمية بما يتواءم مع احتياجات هذه الدول وضرورة رفع روح الانتماء لدى الأفراد عن طريق إشراكهم في العملية التنموية. استغلال الطاقة الشبابية الموجودة على النحو الأمثل بدلا من تركهم فريسة للبطالة.
٦. أهمية اتخاذ البنوك منهجاً شاملاً يأخذ فى الاعتبار كافة عناصر المخاطر المرتبطة باستخدام التكنولوجيا المالية الحديثة، مع تحديد العلاقات بين تلك المخاطر، وتعزيز إجراءات تقييم المخاطر على مستوى الدول والمؤسسات المالية لمخاطر تمويل الإرهاب من خلال مواقع التواصل الاجتماعى
٧. اهمية التطوروابتكار العملات الافتراضية وأشهرها عملة البيتكوين التى تهدف إلى تمكين مستخدميها من سداد التزاماتهم إلكترونياً ونقل الأموال إلى أى مكان فى العالم دون الحاجة إلى وسيط يتولى عمليات تحويل الأموال ودون أن تخضع هذه التحويلات لرقابة أى جهة مع

صعوبة تعقب العمليات، مما قد يساهم فى استغلالها فى عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مما يستلزم جهوداً كبيرة للتعامل مع تلك الظاهرة.

٨. نشر الوعى المصرفى بسبل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بالحرص على حث البنوك الأعضاء على الالتزام بمبادئ مكافحة غسل الأموال التى اشتملت علها التوصيات التى وضعتها مجموعة العمل المالى الدولى FATF.

٩. التعاون مع السلطات المسئولة للمساهمة فى خلق مناخ عام يؤهل الجهاز المصرفى للتفاعل مع الأسواق العالمية والتوافق مع المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال مع ضمان تحقق السرية المصرفية التى هى من ركائز العمل المصرفى.

١٠. اهمية إجراءات العناية المشددة الخاصة بفئات العملاء أو الخدمات والعمليات المالية مرتفعة المخاطر. والممارسات ذات الصلة بالإجراءات التى يتعين اتخاذها لحماية الجهاز المصرفى من محاولات النصب والتحويلات التى ترد من الخارج لبعض الجهات تحت مسميات خيرية مختلفة

١١. حث الحكومات العربية على الإسراع والانضمام إلى الاتفاقية الأوروبية لمكافحة الجرائم المعلوماتية، والتي تسمى"اتفاقيه بودابست ٢٠٠١".

١٢. همية تشجيع المصارف المركزية العربية، في مواكبة الذكاء الاصطناعي، عملية تحول القطاعات المالية والمصرفية العربية من مرحلة الاقتصاد التقليدي الى مرحلة الاقتصاد الرقمي تزامناً مع احتواء مخاطر هذا التحول وتداعياته.